التجربة البرلمانية في العراق في العهد الملكي ١٩٢٤-١٩٥٨

الأستاذ الدكتور: فؤاد طارق كاظم العميدي
كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة بابل
Hum.foaad.tareq@uobabylon.edu.iq

الكلمات المفتاحية: التجربة، البرلمان، العراق، العهد الملكي.

كيفية اقتباس البحث
العميدي ، فؤاد طارق كاظم ، التجربة البرلمانية في العراق في العهد الملكي ١٩٢٤-١٩٥٨،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Experience of Parliamentary in Iraq in the Royal Age 1924-1958

Prof. Dr. Fuad Tariq Kadhim Al-Ameedi
College of Education for Human Sciences- University of Babylon

Keywords : Experience, generation, Iraq, royal era.

How To Cite This Article
Al-Ameedi, Fuad Tariq Kadhim , The Experience of Parliamentary in Iraq in the Royal Age 1924-1958,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2025,Volume:15,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The historical studies that are concerned with the parliamentary life in Iraq have been the subject of interest for the researchers concerned with the modern history of Iraq because represents the democratic foundation on which the Iraqi state was established in 1921 and because it was the starting-point in forming the legislative state establishments as well as its cooperation with the operational and legal establishments in the state moreover, it deals with the state and the individuals.

The study aims to reveal the process of performing the parliamentary election in the state and knowing the extent of the British interference as well as the interval one of the kingdom and the ministry to elect certain parliaments biased to them and to achieve their interests. Inspite of all these interferences, the Iraqi Government wanted the Iraqi parliamentary life to be a democratic experience generalized to all parts the state so that Iraqis could participate in it in future. The election was intended to take care of the public states conditions in all fields. It allowed the National Movement parliaments to win because it represented an aspect of democracy in parliamentary. It is worth

mentioning that this movement was able to force the government to perform a number of modification on the law of electing the parliaments of 1924 including the modification of the election procedure from indirectness to directness which was a national and public requirement.

الملخص العربي

شغلت الدراسات التاريخية التي اهتمت بالحياة البرلمانية في العراق اهتمام الباحثين المعنيين بدراسة تاريخ العراق المعاصر، كونها تمثل الأسس الديموقراطية التي قامت عليها الدولة العراقية، والتي كانت موضع اهتمامها البالغ كونها الانطلاقة المهمة في تكوين مؤسسات الدولة التشريعية وترصينها، لكونها تعنى بالبلاد والمواطن كما تعنى بمدى التعاون مع المؤسسة التنفيذية والقضائية في البلاد والنحو لهذا الاتجاه، وكذلك معرفة الرأي العام العراقي وتوجيهات الأحزاب والجمعيات السياسية منها.

مرت الدولة العراقية الحديثة بعد تأسيسها في ٢٣ آب ١٩٢١، بعدة مراحل تاريخية منذ تأسيسها وبداية قيام الدولة ومرحلة الانتداب والاستقلال ودخولها الحرب العالمية الثانية ثم مرحلة الازدهار الاقتصادي بعد عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٨، فقامت على أسس الحكم الديموقراطي المقيد بالدستور، وبعد قيام المجلس التأسيسي العراقي وسن الدستور العراقي وسن قانون مجلس النواب، أخذت الحياة التشريعية بالنمو وأخذت قضايا البلاد تناقش في قبة البرلمان بجميع المجالات، وأخذت تسن القوانين والأنظمة والتشريعات التي تخص المواطن العراقي والبلاد، فقطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال عبر نواب المجلس النيابي الذي مثلوا الشعب في ذلك المجلس.

وسعينا في هذا البحث أيضاً الى الخوض في طبيعة الانتخابات النيابية وكيف كانت تجري؟ ومدى التدخلات الحكومية او البريطانية التي تحدث فيها حتى ولو استخدمت أساليب الضغط والقوة لأجل اختيار نواب يمثلونها في مجلس النواب ولإمرار القوانين التي تريدها وعلى الرغم من هذه التدخلات الا أنه يمكن عد التجربة البرلمانية قياساً الى أوضاع العراق العامة آنذاك والى ما كان يعانيه قبل تأسيس الدولة العراقية، وجدير بالذكر أن البرلمان قد جمع العديد من الفئات والطبقات العراقية التي مثلت الأمة لبناء كيان الدولة العراقية الحديثة والأخذ بيده نحو الاستقلال والازدهار والتقدم.

الرموز والمختصرات

المختصر	الرمز
د. ك. و	دائرة الكتب والوثائق
م. م. ن	محاضر مجلس النواب

المقدمة

شغلت الدراسات التاريخية التي اهتمت بالحياة البرلمانية في العراق اهتمام الباحثين المعنيين بدراسة تاريخ العراق المعاصر، كونها تمثل الأسس الديموقراطية التي قامت عليها الدولة العراقية المعاصرة، والتي كانت موضع اهتمامها البالغ، كونها الانطلاقة المهمة في تكوين مؤسسات الدولة التشريعية وترصينها، كونها تعنى بالبلاد والمواطن بشكل أساسي، وكذلك تعنى بمدى التعاون مع المؤسسة التنفيذية والقضائية في البلاد والنحو لهذا الاتجاه، وكذلك معرفة موقف الرأي العام العراقي وتوجيهات الأحزاب والجمعيات السياسية منها.

فضلاً عن كونها تعد مصدراً من مصادر دراسة تاريخ العراق المعاصر في العهد الملكي في المجالات السياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...، وغيرها التي لا يستطيع أي الباحث الاستغناء عنها في هذا التخصص.

فقد مرت الدولة العراقية الحديثة بعد تأسيسها في ٢٣ آب ١٩٢١ بعدت مراحل، ولاسيما المرحلة الأولى (مرحلة التأسيس والاستقلال) (١٩٢١-١٩٣٢) التي عانى منها العراق معاناة كبيرة كالانتداب البريطاني وقيام الدولة على أسس الحكم الديموقراطي ومؤسسات الدولة الرئيسة، لاسيما (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، فضلاً عن تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد ومواجهة الأزمات الاقتصادية ودخوله الحرب العلمية الثانية، ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي وازدهاره، فضلاً عن بناء علاقات متكافئة مع دول الجوار ودول العالم، وكان واحداً من أهم تلك الأسس هي إنشاء الدستور العراقي وترصين المؤسسة التنفيذية والتشريعية في البلاد ومنها البرلمان وانتخاب المجلس النيابي الذي يمثل أماني وتطلعات الشعب.

والتي كانت مهامه كثيرة جداً في تشريع القوانين والأنظمة والتشريعات المهمة عبر نوابه الذين يمثلون الشعب، ومن هنا كانت أهمية اختيار الموضوع والذي سعى أيضاً الى كشف النقاب عن عملية إجراء الانتخابات النيابية في البلاد وطبيعتها، وكيف كانت تجري في البلاد وموقف الجهة التنفيذية (الوزارات) منها، ولهذا يمكن طرح مجموعة من الأسئلة بهذا الشأن، فهل

نجحت هذه التجربة الديموقراطية في البلاد، وهل ساهمت في تحقيق انجازات مهمة للبلاد في مجالات كافة، وكيف كان تقيمها من قبل رجال الحكم السياسيين والمجتمع العراقي.

تألف البحث من مقدمة وأربعة محاور وخاتمة تضمنت أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، فألقى المحور الأول الضوء عن نبذة تاريخية عن نشأة الحركة البرلمانية في العراق حتى عام ١٩٢٥، وبحث المحور الثاني عن القوانين الانتخابية وتعديلاتها منذ القانون الأول عام ١٩٢٤ حتى نهاية العهد الملكي عام ١٩٥٨، وتناول المحور الثالث الانتخابات النيابية في العراق خلال العهد الملكي مختارين بعض النماذج من دوراتها، ولأنه لا يمكن تغطيتها كلها في هذا البحث، فيما تطرق المحور الرابع الى أراء السياسيين العراقيين الى تلك الانتخابات البرلمانية في البلاد خلال مدة الدراسة.

اعتمد الباحث على مجموعة من المصادر المهمة والتي تعنى بدراسة تاريخ العراق المعاصر منها على مؤلَّف المؤرخ العراقي المعروف عبد الرزاق الحسني "تاريخ الوزارات العراقية" في بعض أجزاءه، وكذلك كتب المذكرات للسياسيين العراقيين ومنهم توفيق السويدي "مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية" وحسين جميل "العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠"، وأحمد مختار بابان "مذكرات أحمد مختار بابان آخر رئيس للوزراء في العهد الملكي"، وعبد الكريم الأزري "تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨"، وغيرها من المذكرات كذلك بعض المؤلفات التاريخية ومنها محمد مظفر الأدهمي "المجلس التأسيسي العراقي"، وفاضل محمد رضا "الانتخابات النيابية في العراق ١٩٣٣-١٩٥٨"، وغيرها من المصدر التي أغنت البحث بالمعلومات التاريخية.

وفي الختام أضع هذا البحث في أيدي القراء الأكارم شاكراً لهم إذا ما أبدوا ملاحظاتهم وتصويباتهم عليه، لأن الكمال لله وحده.

المحور الأول

نبذة تاريخية عن نشأة الحركة البرلمانية في العراق حتى عام ١٩٢٥

أضطر الانكليز أثر ثورة العراق الكبرى عام ١٩٢٠ الى أن يعيدوا نظرهم في سياستهم التي اتبعوها في حكمهم في العراق بإيجاد نوع من الحكم السياسي الذي يكتسب مظاهر الاستقلال ليطمئنوا به العراقيين مع الأخذ بالاعتبار تحقيق مصالحهم وضمان نفوذهم[١]، وقد عملوا على اختيار الأمير فيصل ملكاً على العراق عندما رشح لهذا المنصب في مؤتمر القاهرة في ١٢ آذار ١٩٢١[٢].

وعندما وصل الأمير فيصل العراق قرر مجلس الوزراء في ١١ تموز ١٩٢١، المناداة به ملكاً على العراق على أن تكون حكومته دستورية نيابية بالقانون[٣]، كما أجري استفتاء لترشيحه ملكاً على العراق فحصل على قرابة ٩٧% من أصوات العراقيين الذين نادوا به ملكاً دستورياً على العراق وتم تتويجه بتاريخ ٢٣ آب ١٩٢١[٤].

ثم ألقى فيصل كلمة له في هذا اليوم يوم التتويج بشأن المجلس التأسيسي "ألا وإن أول عمل أقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي، ولتعلم الأمة أن مجلسها هذا هو الذي سيضع بمشاورتي دستور استقلالها على قواعد الحكومات السياسية الديموقراطية ويعين أسس حياتها السياسية والاجتماعية ويصادق نهائياً على المعاهدة التي سأودعها له فيما يتعلق بالصلات بين حكومتنا والحكومة البريطانية..."[٥].

إلا أن الملك فيصل لم يستطع أن يفي بوعده لأن الحكومة البريطانية قد عزمت على تنظيم علاقاتها مع العراق على أساس الانتداب الممنوح لها من عصبة الأمم وفقاً للمادة الثانية والعشرين من ميثاقها، وقد قررت أن يتم ذلك بمعاهدة تعقد مع الحكومة العراقية قبل وضع الدستور وإقرار نظام الحكم في البلاد ولهذا أخرت إجراءات وضع القانون الأساسي[٦].

وجدير بالذكر أنه بعد عقد المعاهدة العراقية-البريطانية ١٩٢٢ وأقرها مجلس الوزراء في تشرين الأول ١٩٢٢ والتي قابلها الرأي العام السياسي والشعبي وعلماء الدين أيضاً بالرفض الشديد[٧].

كان مجلس الوزراء قد قرر في جلسته بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٢٢ الشروع بانتخاب المجلس التأسيسي ابتداءً من يوم ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٢ طبقاً لنظام كان قد صدر بعنوان "النظام المؤقت لانتخاب المجلس التأسيسي" وأن تكون مهامه تقرير الدستور وقانون انتخاب مجلس النواب، والمعاهدة العراقية- البريطانية[٨].

وهنا بدأت فكرة مقاومة ومقاطعة الانتخابات في العديد من مناطق البلاد ولاسيما المناطق الوسطى والجنوبية من العراق، وأصدرت الفتوى الدينية لمقاطعتها[٩].

وعموماً فقد استمرت الانتخابات للمجلس التأسيسي في عهد وزارة عبد المحسن السعدون (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢-٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣) بعد انقطاع دام سنتين ونصف سنة من تاريخ اعتلاء فيصل للحكم، وفي ٢٧ أذار ١٩٢٤ دعا الملك المجلس للاجتماع وأقترح المجلس بخطاب أوضح فيه مهمته وهي البحث في المعاهدة العراقية- البريطانية، سن الدستور العراقي، سن قانون الانتخابات للمجلس النيابي، وكان هذا على عهد وزارة جعفر العسكري (٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣-٢ آب ١٩٢٤)[١٠]، ومن هذا يلاحظ أن الأصول الدستورية كانت تقضي على المجلس التأسيسي أن ينظر أولاً في سن الدستور، ثم يقرر شكل الحكومة، والحكم فيها ثم ينظر

في الشؤون الخارجية ومنها المعاهدة العراقية –البريطانية، ولكن المجلس نظر أولاً في المعاهدة وإبرامها ثم في الدستور وقانون انتخاب النواب، وذلك تحقيقاً لرغبة السلطات البريطانية وهذا الأمر لا يخلو من نقص في التشريع وانحراف في السنن الدستورية، وعموماً فقد أجتمع المجلس التأسيسي وأنتخب النواب وأصبح عبد المحسن السعدون رئيساً له[١١]، وكانت من أبرز مهامه المذاكرة على الأمور الثلاثة التي ذكرناها وكانت أولها مناقشة المعاهدة والتي أستمرت ستة جلسات حيث تم مناقشتها كثيراً وتم معارضتها من قبل النواب ومن قبل الرأي العام، ولكن في نفس الوقت ذكر علي جودت الأيوبي أنه كان للمعارضة فائدة مهمة في تخفيف وطأة بعض المواد في المعاهدة أثناء المذاكرة عليها في المجلس...، وأصبح الموقف صعباً في البلاد لأن رفضها فيه مخاطر على وحدة البلاد الذي مازال في بدايته، ولأن قضية الموصل مازالت معلقة وكان الأتراك مستعدين للتساهل مع الإنكليز لقاء الحصول على حصة من النفط، ولهذا راح المندوب السامي هنري دوبس يهدد الملك والحكومة ويؤكد ضرورة التصديق عليها دون تأجيل[١٢]، ولأن الإنكليز كانوا يعلمون جيداً أن المعاهدة لم تعقد بشكل يرضاه الشعب العراقي ويرفضها الوطنيين وإن مركز الملك كان دقيقاً جداً... وعموماً وبعد صعوبات جمة تم التصديق عليها في جلسة ١٠-١١ حزيران ١٩٢٤[١٣].

أما القانون الأساسي الذي تألف من (١٢٣) مادة موزعة على عشرة أبواب مع مقدمة وتضمنت الأبواب، الباب الأول "حقوق الشعب" والثاني "الملك وحقوقه" والثالث "السلطة التشريعية" والرابع "الوزارة" والخامس "السلطة القضائية" والسادس "الأمور المالية" والسابع "إدارة الأقاليم" والثامن "تأييد القوانين والأحكام" والتاسع "تبديل أحكام هذا القانون الأساسي" والعاشر "مواد عمومية"، وقد أشار الباب الثالث الى السلطة التشريعية أن مجلس الأمة يتكون من مجلس النواب والأعيان وللسلطة التشريعية حق سن القوانين والأنظمة وتعديلها وإلغاءها وحدد شروط العضوية في مجلس الأمة ومدتها ويتألف مجلس النواب بالانتخاب بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألف نسمة من الذكور أما الأعيان فيعين أعضاءه من قبل الملك ويكون عددهم عشرون عيناً كذلك ضم طريقة انتخاب النواب ومسألة تمثيل الأقليات غير المسلمة، كذلك أشار الى مسألة جواز تجديد انتخاب النائب لدورة أخرى وكيفية حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة وصلاحيات مجلس النواب في مراقبة أعمال الحكومة وسحب الثقة منها او إقالة أحد الوزراء وغيرها من المواد التي شملت قانون مجلس النواب أيضاً، كما نص الباب الرابع تكون الوزارة مسؤولة أمام مجلس النواب في أعمالها ومهامها وله الحق في إقالة الوزارة بالتصويت بأكثرية أعضاءه واذا تعلق الأمر بالوزير فعليه الاستقالة أيضاً[١٤].

وعموماً تم المصادقة على الدستور في المجلس التأسيسي العراقي في ١٠ تموز ١٩٢٤ والذي تأخر نشره مدة طويلة والذي صدرت الإرادة الملكية به في ٢١ آذار ١٩٢٥[١٥].

ثم جاءت وزارة ياسين الهاشمي الأولى (٢ آب ١٩٢٤-٢١ حزيران ١٩٢٥) التي أشارت في منهاجها "الإسراع في نشر القانون الأساسي وقانون انتخاب النواب ووضعها موضع التنفيذ وجمع المجلس النيابي" وجدير بالذكر أنه جاء هذا التأخير لرغبة بريطانيا في الحصول على الامتياز النفطي في العراق، اذ نشر القانون الأساسي في ٢١ آذار ١٩٢٥، بعد توقيع امتياز النفط مع شركة النفط التركية في ١٤ آذار ١٩٢٥، وثم صدرت الإرادة الملكية به في ٢١ آذار ١٩٢٥[١٦]، جدير بالذكر أن القانون الأساسي قد عدل مرة واحدة فقط على أيام وارة نوري السعيد السادسة التي تضمنت أنه من حق الملك إقالة الوزارة عند الضرورة، ومنع مجلس الأمة من العفو عن الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم من شأنها تغيير شكل الحكم... وغيرها[١٧].

وقد عدَّ افتتاح المجلس التأسيسي خطوة أولى نحو الحياة الديموقراطية، على الرغم مما فيه من عيوب وما عليه من مآخذ كما عد نشر القانون الأساسي لبناء الديموقراطية وتحقيق التقدم الذي كان العراق في حاجة إليه أكثر من كل وقت[١٨].

وبعد إقرار المجلس التأسيسي القانون الأساسي، بدأ المجلس بمناقشة قانون مجلس النواب في ٣ نيسان ١٩٢٤[١٩]، وبعد مناقشة مطولة وإجراء بعض التعديلات التي اقتضتها ظروف العراق تم تشريعه وتصديقه في المجلس بتاريخ ٢ آب١٩٢٤ [٢٠].

وأفتتح مجلس الأمة (النواب) في ١٦ تموز ١٩٢٥ وأصبح رشيد عالي الكيلاني رئيساً له[٢١].

المحور الثاني

القوانين الانتخابية في العراق ١٩٢٤-١٩٥٨

١. قانون انتخاب مجلس النواب:

أشرنا في المبحث الأول الى قيام الدولة العراقية الحديثة وقيام الأسس الحكومية (التشريعية والتنفيذية) التي قامت عليها ومنها قانون انتخاب مجلس النواب لعام ١٩٢٤، والذي شرع في المجلس التأسيسي العراقي بعد مناقشة المعاهدة العراقية-البريطانية عام ١٩٢٢ وقانون الدستور العراقي، وقد جاء قانون الانتخاب بعد صراع بين أعضاء المجلس التأسيسي وضغط البريطانيين المباشر، وقد أشرنا في المبحث الأول الى أهم البنود التي تألف منها القانون والذي تألف من (٥٢) مادة تناولت فيه شروط المنتخب الأول والمنتخب الثانوي، وتقسيم الدوائر الانتخابية، وحدد حصة الأقليات المسيحية والموسوية من المقاعد وكيفية تنظيم القوائم وتشكيل الهيئات التفتيشية وتحديد شروط الناخب وكيفية الانتخاب وكذلك فصل خاص بالعقوبات[٢٢]، وغيرها من المواد

التي أشرنا لها أنفاً، بعد أن جرى مناقشتها بشكل مستفيض وإبداء الملاحظات والتساؤلات الكثيرة التي طرحت مواقف المجلس على اللائحة[٢٣]، جدير بالذكر أن هذه اللائحة قد حرمت المرأة من حق التصويت[٢٤]، ففقد بذلك البلاد من طاقات سياسية وثقافية غنية كان بالإمكان الاستفادة منها من خدماتها الكبيرة للبلاد، كما صوت المجلس على تبني نظام غير المباشر بحجة أن الشعب غير قادر ولا يملك الوعي السياسي لاختيار ممثليه في مجلس النواب ويمكن التأثير على الناخبين الثانويين، ومن ثم السهولة في التأثير على إرادتهم في اختيار النواب، وهو بهذا يخالف النظام الديموقراطي ويصطدم معه، أي أن المجلس التأسيسي أراد تطبيق الديموقراطية الشكلية، وبما أن الحكومة هي التي أعدت لائحة القانون وهو يعني أنها تبنت هذا النظام الانتخابي لتسهيل فوز القائمة المرشحة عنها، كما إن كثرة الأمية والجهل بالحياة السياسية والمفاهيم الديموقراطية البرلمانية بين أبناء المجتمع فيكون من الصعب اشتراط الكفاءة العلمية في المرشح، وهذا يعطي الحكومة مبرراً لوجود هذه النواقص في القانون[٢٥].

٢. قانون انتخاب النواب رقم (١١) لسنة ١٩٤٦ المعدل:

إن الانتخابات النيابية التي أستند الى قانون عام ١٩٢٤، قد عدلت على أيام وزارة توفيق السويدي الثانية برقم (١١) لسنة ١٩٤٦، وكانت لبعض مواده مصدر تذمر من عامة الناس، لأنه يمكن الحكومة من خلالها التدخل بالانتخابات النيابية[٢٦]، وهي بالتالي تمثل إرادة الشعب، وبذلك يسمح للحكومة تمرير ما تريد تمريره عن طريق مجلس النواب الذي يمثل الحكومة، والذي ولد في ظرف استثنائي، وبضغوط وتدخل أجنبي، وعليه شكلت لجنة خاصة لهذا الغرض على عهد أيام وزارة نوري السعيد السابعة (٨ تشرين الأول ١٩٤٢-٢٥ كانون الأول ١٩٤٣) وبتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٤٢ برئاسة توفيق السويدي وعضوية كامل الجادرجي ومحمد رضا الشبيبي ونصرت الفارسي ومصطفى العمري وصادق البصام ومستشار وزارة العدلية البريطاني دراور (Drawer) ومستشار وزارة الداخلية ادموندس (Edmondos) وعقدت اللجنة أربعة عشر اجتماعاً للمدة بين (٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٣-٣٠ نيسان ١٩٤٤) واتفقوا على بعض الأمور منها موعد الانتخابات، وتصغير الدوائر الانتخابية الى ما يجعلها تستحق نائباً واحداً او نائبين، بدلاً من عدّ كل لواء دائرة انتخابية تستحق حسب تعداد ناخبيها ما بين النائبين والخمسة عشر نائباً[٢٧]، ولهذا وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وللرغبة الكبيرة في البلاد المطالبة بالإصلاح في جميع المجالات ومنها التشريعية، فألقى الوصي بعد الاله خطاباً بتاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٤٥ أمام بعض أعضاء مجلس الوزراء ومجلس النواب والأعيان، أكد على أن "لائحة قانون الانتخابات الجديدة التي يؤمل أن تنظروا فيها لتشرعوها وستيسر على الناخبين الافصاح

عن رغباتهم، وتمكنهم بذلك من توجيه سياسة البلاد توجيهاً ديموقراطياً كاملاً، وهذه اللائحة وليدة الحاجة الناشئة عن تطور البلاد في خلال ربع قرن الأخير، والمرحلة البعيدة السارة التي قطعتها في سبيل التقدم والنضوج في جميع نواحي الرقي..."[٢٨].

وعندما تألفت وزارة توفيق السويدي الثانية عام ١٩٤٦ أشرعت بهذه المهمة[٢٩]، كانت أهم نقطة شملها التعديل هي النقطة التي أشرنا لها سابقاً بشأن تصغير الدائرة الانتخابية فأصبح القضاء منطقة انتخابية بعد أن كان اللواء عدا مدينة بغداد التي قسمت الى عدة دوائر انتخابية وأن يجري الانتخاب تحت إشراف المحاكم العدلية، وشمل التعديل أيضاً الإعلان المسبق للترشيح بما لا يقل عن عشرة أيام عن موعد الانتخابات، كذلك وضع تأمينات من قبل المرشح مقدارها مائة دينار تصدر منه في حال عدم حصوله على ١٠% من أصوات ناخبيه في منطقته، الا أن تدخل الحكومة في الانتخابات أصبح وارداً من خلال اللجان التفتيشية التي سمح بها القانون بالإشراف على الانتخابات في كل منطقة انتخابية[٣٠]، فضلاً عن أنه رفع عدد النواب من ١١٥ الى ١٣٨ نائباً[٣١].

وقد أبقى القانون على إجراء الانتخابات النيابية على صيغة الانتخابات غير المباشرة أي على درجتين، ورفضت الوزارة الأخذ بمبدأ الانتخابات المباشرة (درجة واحدة)[٣٢]، وعللت الوزارة آنذاك هو أن نسبة كبيرة من الناس هم أميين وعدم ادراكهم للعملية الانتخابية[٣٣]،وقد وصفه توفيق السويدي بأنه خطوة مقبولة وأكثر تقدماً مما سبقها مقترنه بالديموقراطية[٣٤]، في حين أعترض بعض النواب على مواد اللائحة كونها لا تلبي طموح النواب في أن يكون الانتخاب أقرب الى الواقع في تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً وهو الذي يتحقق في الانتخاب المباشر[٣٥].

وقد أقر مجلس النواب هذه اللائحة بتاريخ ٢١ أيار ١٩٤٦ ومجلس الأعيان بتاريخ اجتماعه العادي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦[٣٦].

٣. مرسوم لائحة تعديل قانون رقم (١١) لسنة ١٩٤٦:

أما بالنسبة لهذا المرسوم، فقد استمرت المطالبة بالانتخاب المباشر بعد صدور قانون الانتخاب لعام ١٩٤٦، أذ جرت مناقشات داخل المجلس النيابي بشأنه ولاسيما منذ عامي ١٩٥٠-١٩٥١، وجرت مداخلات كثيرة لأجل تبني نظام الانتخاب المباشر، عندما قدم مجموعة من النواب المعارضين مقترح قانوني يتضمن إجراء انتخاب مجلس النواب على الدرجة الواحدة، وطالما كان قانون انتخاب مجلس النواب رقم (١١) لسنة ١٩٤٦ لم يحقق الهدف المقصود في تمثيل الأمة تمثيلاً حقيقياً، فكانت مداخلات كثيرة لأجل تبني نظام الانتخاب المباشر، وانقسمت الآراء ما بين مؤيد ومعارض له بسبب عدم استقرار الحياة الحزبية وبسبب تدخل الحكومة بطريقة الانتخابات

أيضاً وقد أشار الوزير مصطفى العمري الذي أيد بقاء نظام الدرجتين في مجلس النواب الى هذا التعديل[٣٧].

فما كان من نواب الحكومة الا تقديم تعديل آخر يعارض فيه التعديل الذي تقدم به النواب المعارضون بحجج غير موضوعية منها أن طريقة الانتخاب المباشر لا يمكن تطبيقه لعدم نضوج الوعي الشعبي عند الناخبين ولظروف العراق الاجتماعية وغيرها، وعلى الرغم من المعارضة التي أبداها النواب المعارضون وكذلك الأحزاب الوطنية وصحافتها لهذه الحجج ورفض هذا المقترح الذي وصف بأنه خطوة الى الوراء في المجالات الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد أقر المقترح الحكومي الذي قدم في المجلس[٣٨].

وكذلك إعادة النظر في تمثيل قضية اليهود وتضمنت هذه اللائحة من تعديلات خفيفة هي (حذف تمثيلهم) في المجلس، ووضع المجلس نقطة أخرى هي اعتبار الطعن في الانتخابات التي تجري بمقتضى القانون جريمة يعاقب عليها الفاعل بالمجلس لمدة لا تتجاوز السنتين أو بغرامة مالية لا تتجاوز ٥٠٠ دينار اذا حصل هذا الطعن بعد تصديق المضابط الانتخابية[٣٩]، وبالتأكيد أن فرض هذه الغرامة المالية على نقيض من الحياة الديموقراطية وتطورها.

جدير بالذكر أنه عندما أقر هذا المرسوم في مجلس النواب بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٥٢ وفي مجلس الأعيان بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٥٢[٤٠]، أتضح أنه لم يغير الكثير من الواقع الانتخابي مما يدل على أسباب ضعف الحياة الديموقراطية النيابية في البلاد[٤١].

٤. مرسوم انتخاب مجلس النواب رقم (٦) لسنة ١٩٥٢:

طالبت الحكومة الوطنية في البلاد الحكومات العراقية بضرورة تحقيق الإصلاحات العامة في كافة المجالات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ومنها كذلك تحقيق مطاليب الشعب في الانتخابات النيابية وذلك يجعلها على طريقة الانتخابات المباشرة التي تلبي مطاليب وأماني الشعب، ولاسيما وأن المرحلة التاريخية التي عاشتها الأمة العربية ومنها العراق كانت تتطلب تحقيق تلك الإصلاحات المهمة، لهذا راحت الأحزاب السياسية في البلاد وانسجاماً مع متطلبات المرحلة التاريخية التي تتطلب منها تحمل مسؤولياتها هذه وأن تقدم مطاليبها للحكومة المطالبة فيها بالإصلاحات التي ذكرتها ومنها تعديل القانون الأساسي بما يضمن سيادة الشعب ضماناً تاماً وتعديل النصوص التي تخول الملك اقالة الوزارة والأخذ بالانتخابات المباشرة وإجراء انتخابات حرة لمجلس يمثل الشعب وتنبثق عنه حكومة وطنية تنال موافقة الشعب وإطلاق الحريات السياسية[٤٢]، فضلاً عن المطاليب الأخرى التي عبرت عنها بهذا الشأن والتي تأخذ بالبلاد للسير الى عهد جديد من الحكم الديموقراطي الصحيح[٤٣].

قاطعت الأحزاب المعارضة للانتخابات لعدم سير الأمور حسب ما طالبوا به من تعديلات بالانتخابات لتكون بشكل مباشر ورأوا بأن الأمور كانت تسير كما في السابق، وهي المجيء بمجلس يمثل الوزارة ومصالح الطبقة المتنفذة[٤٤].

وأمام هذه المعارضة الكبيرة أضطر رئيس الوزراء مصطفى العمري (١٢ تموز ١٩٥٢-٢٣تشرين الثاني ١٩٥٢) الأخذ بمبدأ الانتخابات المباشرة وقرر تشكيل لجنة من كبار علماء القانون والإدارة وممثلي الأحزاب لإنجاز هذا التعديل[٤٥]، في وقت عقد مؤتمر في البلاط الملكي بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ برئاسة الأمير عبد الاله وبعض كبار السياسيين في البلاد لمناقشة مذكرات الأحزاب ومنها مطالبيهم بالأخذ بالانتخابات المباشرة[٤٦].

وعلى أثر اندلاع انتفاضة عام ١٩٥٢ والتي كانت أحد مطالبيها الانتخابات المباشرة اقبل رئيس الوزراء نور الدين محمود (٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢-٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣) الى إصدار مرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ الخاص بإجراء الانتخابات على درجة واحدة، بعد أن شكلت وزارة العدلية في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢ لجنة برئاسة السيد عبد الجبار التكرلي عضو محكمة التميز وعضوية السادة عبد الحميد رفعت وجورج جورجي وحمدي صدر الدين وموسى شاكر لإعداد هذه اللائحة وقد انجزت مهمتها. كان من مميزات القانون أيضاً توزيع المناطق الانتخابية الى شعب عديدة تسهيلاً للناخبين بالوصول الى صناديق الانتخابات، وعدم قصر الانتخابات في أعضاء الهيئات التفتيشية على المحاولات وقبول طريقة انتخاب النائب بالأكثرية التي يجوز عليها من أراء الناخبين بنسبة معينة... ولم يرد في المرسوم ما يشير الى أن الطعن في النيابات بعد تصديق المضابط الانتخابية يعد جرماً يستلزم العقاب، وهو المبدأ الذي أقرته الوزارة السعيدية الحادية عشر ١٩٥٠-١٩٥٢[٤٧].

وعموماً فقد تمت عملية الانتخاب المباشر وفق هذا المرسوم في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣ في وسط الأحكام العرفية والأوضاع السياسية المضطربة، كما لم تسلم هذه الانتخابات كما سابقاتها من الطعون والتدخلات السياسية فيها، حتى قال عنها جميل المدفعي في ٧ شباط ١٩٥٣ "أنا أعتقد أن بعض الانتخابات غير المباشرة جرت أحسن من الانتخابات المباشرة"، كما أشار إلى التدخلات الحكومية فيها أيضاً بعض الشخصيات السياسية العراقية الأخرى[٤٨].

٥. قانون انتخاب مجلس النواب رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٦:

أما بالنسبة لقانون انتخاب مجلس النواب رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٦ فقد جاء نتيجة لعدم قيام الحكومة العراقية بمسؤولياتها الدستورية في تشريع مرسوم انتخاب النواب رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ خلال الدورة الرابعة عشرة، بل رحل للدورة الخامسة عشر التي أقرته، على الرغم من قيام مجلس الوزراء

بتشريع العديد من المشاريع والقوانين، في الوقت الذي طالب الاتحاد النسائي العراقي بحقوق المرأة العراقية المشاركة في الانتخابات، وعلى الرغم من أن هذا القانون الذي تألف من ثمانية وستين مادة موزعة على خمسة فصول تعني "بالتشكيلات الانتخابية، وتنظم قوائم الناخبين، وكيفية الترشيح للنيابة"... وضم كذلك "انتخاب النواب" وكذلك ضم الجرائم والعقوبات[٤٩]، فإنه لم يأت شيء جديد عن مرسوم عام ١٩٥٢ الا في بعض الأحكام ومنها تعزيز حصة الأقليات المسيحية في قضاء كركوك بمقعد واحد... ولإضافة درجة من درجات الطعن في إجراءات انتخاب الهيئة التفتيشية وفسح المجال للعراقيين في الخارج بالترشيح، وحول وضع الدعاية الانتخابية في الأماكن المخصصة لها من قبل البلديات، وراعى القانون حق الأميين في الأدلاء بأصواتها بحرية اختيار أشخاصاً من أعضاء اللجنة الانتخابية أو الكاتب للاستكتاب[٥٠].

وقد أشار النواب الى أن هذا القانون لم يدرس بشكل كاف من لجنة الشؤون الداخلية للمجلس فأحلته لمجلس النواب الذي اخره هو الأخر بجلسة واحدة، وأضافوا بأن هذا القانون سمح للحكومة التدخل المباشر في الانتخابات أيضاً سواء عن طريق وزارة الداخلية والجهات التنفيذية ذات العلاقة سواء عن طريق المختار أو المجالس البلدية او الهيئات التفتيشية... وغيرها[٥١]، كذلك الأحزاب السياسية التي قاطعته (لهذا القانون) كالتدخل الحكومي الواضح في الانتخابات[٥٢]، وعموماً صوت مجلس النواب على اللائحة بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٥٦ وبقي العمل فيها حتى ١٤ تموز ١٩٥٨، وعلى الرغم من هذه الأمور فيمكن الإشارة الى أن الحركة الوطنية قد حققت بعض النجاح في إقرار قانون الانتخاب المباشر، ولكنها لم تستطع ضمان حرية الانتخاب[٥٣].

المحور الثالث

الانتخابات النيابية في العراق ١٩٢٤-١٩٥٨

أما بشان الانتخابات البرلمانية لمجلس النواب العراقي ومدى التدخل الحكومي فيها الذي كان واضحاً في هذه التجربة البرلمانية فيمكن أن نشير الى بعض الدورات النيابية في العراق فبالنسبة للدورة النيابية الأولى (١٩٢٥-١٩٢٨) التي جرت على عهد الوزارة الهاشمية الأولى (٢ آب ١٩٢٤-٢١ حزيران ١٩٢٥)، فكان وزير الداخلية عبد المحسن السعدون والسلطات البريطانية والبلاط مطمئنين لنتائج الانتخابات التي ستأتي بأكثرية برلمانية تساعد على تدعيم العلاقات العراقية-البريطانية عن طريق تنفيذ معاهدة ١٩٢٢ في حين سعت الوزارة السعدونية الأولى (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢-٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣) الى إعطاء حق التصويت للعشائر في عام ١٩٢٣، فإنها ضمنت نتائج الانتخابات للسلطة المشرفة علها، ولم تكن تلك الحقيقة

مجهولة لدى الجماعات الوطنية[٥٤]، وقد أشار محمد مهدي البصير في مقال له في جريدة الاستقلال بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٢٥، ذكر فيها أنه سينتخب أعضاء مجلس كما انتخب المجلس التأسيسي أي أن الرجال الذين يتمتعون بثقة الحكومة سيكونون نواباً شاءت الأمة أو أبت، ومشيراً الى أن سبب ذلك متأت من أن الانتخابات تسير في معظم دوائر الانتخابات تحت رحمة زعماء القبائل وهم قادة أكثر الناخبين ومما لا يحتاج الى برهان أن في استطاعة رؤساء الإدارة أن يتفاهموا معهم بصورة معقولة فيمنحونهم حصتهم من المقاعد البرلمانية وتحت سيطرتها. إن عدد الناخبين من رجال العشائر في أغلب الألوية يزيد على عدد الناخبين من سكان المدن ثلاث مرات على الأقل وأصوات هؤلاء في أيدي بضعة من الأشخاص تقضي مصالحهم على الدوام أن لا يخالفوا إشارة الحكومة وبإمكان الحكومة أن تعمل بمساعدتهم على تنفيذ مآربها ومقاصدها دون أن تلجأ الى خرق حرمة القانون علانية[٥٥]، وكان عبد المحسن السعدون مع السلطات البريطانية قد تمكنوا من الحد من تدخل ياسين الهاشمي في الانتخابات في بعض المناطق لصالح أنصاره من حزب الأمة، اذ قام السعدون كونه وزير الداخلية عن طريق تدخل موظفي وزارته المسؤولة الأولى عن الانتخابات من أن يتدخل في شؤونها والتلاعب في نتائجها في عدد من المناطق والألوية لأجل تقليص النسبة المؤيدة لسياسة ياسين الهاشمي في مجلس النواب[٥٦].

أما الدورة الانتخابية الثالثة (١٩٣٠-١٩٣٢) فقد تولى رئيس الوزراء نوري السعيد في وزارته الأولى (٢٣ آذار ١٩٣٠-١٩ تشرين الأول ١٩٣١) وزارة الداخلية بالوكالة بنفسه ليدير دفة تلك الانتخابات أثر ترشيح المعارضين أنفسهم لخوض هذه الانتخابات، لهذا قام نوري السعيد بإجراء تنقلات واسعة بين الإداريين وتعيين من يعتمد في هذه الانتخابات[٥٧]، وعمل على تعطيل بعض الصحف التي عارضت سياسته الداخلية[٥٨]، بهذا وجه المعارضون أمثال جعفر أبو التمن رئيس الحزب الوطني انتقاداته لهذه الانتخابات وأعلن "أن الحزب الوطني يقاطع الانتخابات ويدعو الشعب الى مقاطعتها" وأوضح في بيان مطول أسباب تلك المقاطعة مبيناً حرمان الحكومة للناخبين من ممارسة حقوقهم... ووجه ياسين الهاشمي زعيم المعارضة نداءً الى المنتخبين في ليلة الانتخابات داعيهم الى انتخاب مرشحيهم وعدم الانصياع الى تهديدات الحكومة[٥٩].

كان التنسيق موجوداً بين الحكومة العراقية والبريطانيين بشأن هذه الانتخابات، فقد طلب كورنواليس مستشار وزارة الداخلية من المفتشين الإداريين البريطانيين في الأولوية تزويده بقوائم تحتوي أسماء المرشحين وتصنيفهم بين من يحتمل أن يصوت الى جانب المعاهدة (١٩٣٠) او من يحتمل أن يصوت ضدها، فضلاً عن المشكوك في أمرهم وتقدير الموقف في كل لواء، وقام نوري السعيد بنفسه في جولة في ألوية البصرة والحلة والديوانية والمنتفك ليطلع على الوضع

بنفسه، وهناك قدم مباشرةً أسماء المرشحين الذين أراد (انتخابهم) نواباً الى المتصرفين والمفتشين الإداريين[٦٠]، وهكذا ضمن نوري السعيد وسط هذا الجو المضطرب فوز نوابه فأصبح أكثرية المجلس ممن جاء بهم، أي من حزب العهد ليسند وزارته[٦١].

أما بالنسبة للدورة الانتخابية الثامنة (١٩٣٨-١٩٣٩) التي انتخبت في عهد وزارة المدفعي الرابعة (١٧ آب ١٩٣٧-٢٥ كانون الأول ١٩٣٨) وقبيل انتخابها كانت فكرة حل الدورة الانتخابية السابعة التي انتخبت في عهد وزارة حكمت سليمان (٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦-١٧ آب ١٩٣٧) بعد إبداء الرأي العام تشاؤمه ازاء نتائج الانتخابات التي أجرتها وجاءت مطالب الرأي العام على لسان الصحف المحلية كونه لا يمثل رغبة الأمة[٦٢]، فصدرت الارادة الملكية بانتخاب الدورة الانتخابية الثامنة بتاريخ (٢٣ كانون الأول ١٩٣٧) ببدء اجتماعات هذه الدورة، وظهرت خلال هذه الانتخابات التي حدثت في جو من الريبة بوسط الأزمات السياسية التي عمت في البلاد ولا سيما انقلاب بكر صدقي ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ وغيرها وقد أبعدت الوزارة المدفعية الكثير من نواب الدورة السابقة[٦٣].

وقد ظهر في هذه الانتخابات أن النواب قد تم انتخابهم من قبل الوزارة التي تدخلت فيها بشكل واضح، وقد أشار عبد الجبار الراوي معاون مدير شرطة لواء الحلة والذي كان متصرفاً لها الى حجم الضغوطات التي تعرض لها كونه لم يسمح بالتلاعب بتاريخ الانتخابات وتزيفها اذ أشار الى الحكومة أن تترك مراكز الألوية والمدن الكبرى وأن لا تتدخل فيها وأن تجرب تدخلها في الأرياف فقط إلا أن الجهات الحكومية رفضت رأيه هذا وعلى أثرها نقل من لواء الحلة الى كربلاء[٦٤]، ومن هذا يتضح أن التدخل الحكومي فيها كان واضحاً ولا ريب فيه لأجل انتخاب النواب الذين ترغب بهم حتى لا يسبب لها مشاكل حكومية، لهذا أصبح حل مجلس النواب سنة تسير عليها الوزارات التي تعتلي الحكم خلال هذه المدة[٦٥]، ١٩٣٣-١٩٣٩ حتى ما بعدها، وهي حالة تشير إلى مدى تحكم السلطة التنفيذية في إدارة السلطة النيابية في البلاد.

أما بالنسبة للدورة الانتخابية الحادية عشر (١٩٤٧-١٩٤٨) التي جرت خلال عهد وزارة نوري السعيد التاسعة (٣١ تشرين الثاني ١٩٤٦-٢٩ آذار ١٩٤٧) وعن طبيعتها الانتخابية فعلى أثر استقالة ممثلي الحزبين السياسيين المشتركين في وزارة نوري السعيد التاسعة (٣١ تشرين الثاني ١٩٤٦-٢٩ آذار ١٩٤٧) وهما الحزب الوطني الديموقراطي الممثلة بـ(النائب محمد حديد وزير التموين) وحزب الأحرار الممثل بالنائب (علي ممتاز الدفتري وزير المواصلات والأشغال) لعدة أسباب ومنها تدخل الوزارة وطريقة الانتخابات البرلمانية عن طريق الموظفين الإداريين رؤساء الوحدات الإدارية الخاصة ببعض الألوية العراقية، ولم تجر هذه الانتخابات

بحرية ونزاهة[٦٦]، ونتيجة لهذه التدخلات من قبل البلاط الملكي في عملية الانتخابات أيضاً لأجل فوز مرشحيه، فقرر على أثرها حزب الأحرار مقاطعة الانتخابات الذي رأى بأن المجلس لا يمثل الأمة التمثيل الحقيقي وأوصى منتخبيه بعدم الاشتراك بالانتخابات[٦٧]، كما سحب الحزب الوطني الديموقراطي نوابه الأربعة من المجلس النيابي الذي رأى بأن الأكثرية من النواب قد عينت تعيناً ولم ينتخبوا وأن السلطة مارست ضغطاً وعنفاً على المرشحين في بغداد والبصرة والموصل والصويرة[٦٨]، واتهمت الأحزاب المشاركة في الوزارة كتلة صالح جبر بالتدخل في الانتخابات لمصلحة مرشحيها واستغلال مناصبهم الوزارية بهذا الشأن[٦٩]، أما السفارة البريطانية فقد رحبت كثيراً بالانتخابات التي جرت بحرية وإنها كانت لصالح أصدقائها وممثليها[٧٠]، ولهذا لم تعارض السفارة هذه الأساليب (التزوير) في الانتخابات لأنها ومع الوصي كان متفقين على أن يقوم نوري السعيد بالدعم الكامل وأن يسلم الوزارة الى صالح جبر الذي وقع عليه الاختيار لتعديل معاهدة ١٩٣٠[٧١].

وعندما أجريت الانتخابات تدخلت فيها الحكومة بشكل كبير حتى اضطرت أحياناً الى تهديد المنتخبين واستخدام قواتها العسكرية وأصبحت عملية الانتخابات عبارة عن تعيين (منصباً) للنائب[٧٢]، كما أشارت وثائق السفارة البريطانية في العراق بالتدخلات الحكومية هذه لمنع وصول ناخبين معارضين للحكومة في البرلمان[٧٣]، وقد جرت تنقل المنتخبين بين مناطقهم ورفض قبول ترشيح بعض المرشحين والامتناع عن تسلم تأميناتهم القانونية... الأمر الذي أصبح مرشحي الحكومة أن يصبحوا نواباً بالتزكية وعندما انتهت انتخابات هذه الدورة (الحادية عشر) للواء الحلة فاز فيها نواب كان معظمهم من الكتلة المستقلة وبعضهم من مؤيدي نورس السعيد وصالح جبر، الأمر الذي مكن صالح جبر من الحصول على أغلبيه مطلقة في البرلمان هيأته لتسلم الوزارة فشكلها في آذار ١٩٤٧ بعد تنحي وزارة نوري السعيد التاسعة من الحكم[٧٤]، تمهيداً للمهمة التي سيقوم بها صالح جبر للتفاوض مع الإنكليز لتعديل معاهدة عام ١٩٣٠ بمعاهدة جديدة.

أما بالنسبة للدورة الانتخابية الثالثة عشر (١٩٥٣-١٩٥٤) التي جرت في عهد وزارة نور الدين محمود (١٢ تموز ١٩٥٢-٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢) وقبيل إجراءها أتسمت الأوضاع السياسية في عهد هذه الوزارة بالتطورات السريعة اذ طالبت مجموعة من الأحزاب المعارضة بتاريخ ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٢، القيام بالإصلاحات العامة في البلاد، في جميع المجالات ومهمة تعديل قانون الانتخابات بالانتخابات المباشرة وكان أهم هذه الأحزاب هي حزب الاستقلال برئاسة (محمد مهدي كبة) والجبهة الشعبية برئاسة (طه الهاشمي) والحزب الوطني الديموقراطي برئاسة (كامل الجادرجي) وحزب الأمة الاشتراكي برئاسة (صالح جبر) والإشراف

على تعديل قانون الانتخابات وإدارة البلديات والألوية وجعلها على درجة واحدة وجعل مجلس النواب ممثل الشعب تمثيلاً حقيقياً وإلغاء مبدأ تعيين أعضاء مجلس الأعيان[٧٥].

ولكن بعد حل المجلس النيابي (الدورة الثانية عشر) وإجراء انتخابات جديدة وبعد أن كانت أكثرية أعضاءه من حزب نوري السعيد، أجريت الانتخابات وفق التعديل الذي أقرته وزارة نوري السعيد الحادية عشر (١٥ أيلول ١٩٥٠-١٠ تموز ١٩٥٢) على قانون الانتخابات رقم (١١) لسنة ١٩٤٦ وكان الأمير عبد الاله ونوري السعيد يطمعان في أن تكون الأكثرية الى جانب كل منهما لتنمية سياستهما وعموماً أجريت الانتخابات قاطعت الأحزاب المعارضة الانتخابات لأن الأمور تسير بغير ما طالبوا به بتعديل الانتخابات لتكون بشكل مباشر وأن الأمور كانت تسير كما كانت في السابق المجيء بمجلس يمثل البلاط او الذي يريده والذي يعكس مصالح الطبقات المتنفذة[٧٦].

أمام هذه المعارضة الكبيرة أضطر مصطفى العمري الأخذ بمبدأ الانتخابات المباشرة، وقررت تشكيل لجنة من كبار علماء القانون والإدارة وممثلي الأحزاب لإنجاز هذا التعديل[٧٧]، جدير بالذكر أنه قد عقد مؤتمر في البلاط الملكي برئاسة الأمير عبد الاله بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ وحضر كبار الساسة العراقيين نوري السعيد وتوفيق السويدي وجميل المدفعي وعلي جودة الأيوبي وحكمت سليمان وأرشد العمري وصالح جبر وطه الهاشمي والسيد محمد الصدر وكامل الجادرجي ومحمد مهدي كبة وأحمد مختار بابائ، ووسط الأجواء المتشددة وخنق الحرية والأحزاب محلولة والصحف معطلة والأحكام العرفية معلنة، شرعت الوزارة بالانتخابات الجديدة دون مراعاة الظروف السياسية آنذاك[٧٨].

وعند إجراء الانتخابات في الدورة الثالثة عشر فاز (٧٦) نائباً بالتزكية و(٥٩) بالتصويت وعلى الرغم من هذا فلم تسلم هذه الانتخابات من طعون ومغامز حتى قال رئيس الوزراء اللاحق جميل المدفعي في ٧ شباط "أنا أعتقد أن بعض الانتخابات غير المباشرة جرت أحسن من الانتخابات المباشرة"[٧٩]، اذ أحرز أعضاء حزب الاتحاد الدستوري أغلبية المقاعد النيابية[٨٠]. وفاز بـ(٦٧) مقعداً للحزب من أصل (١٣٥) مقعد، نال المستقلون وأغلبهم يؤيدون نوري السعيد بـ(٤٨) مقعداً، وفاز حزب الجبهة الشعبية بـ(١١) مقعداً وحصل أعضاء وحزب الأمة الاشتراكي بـ(٨) مقاعد، أما المقعد الأخير قد حصل عليه النائب إسماعيل الغانم الذي أستقال من حزب الاستقلال[٨١].

وذكر بشأن انتخابات هذه الدورة أيضاً أن رئيس الوزراء نور الدين محمود (الذي جرت في عهده) أشار الى أن السيد صالح جبر رئيس حزب الأمة الاشتراكي قد طلب منه مساعدته

في الفوز بالانتخابات وتقسيم مقاعد المجلس مناصفة بينه وبين نوري السعيد، إلا أنه رفض هذا الأمر لأن الانتخابات في عهده سوف تكون حرة فأعلن صالح جبر مقاطعته للانتخابات في الوقت الذي أشار فيه صالح جبر الى أن وزراة نور الدين محمود قد تدخلت في الانتخابات بشكل كبير عن طريق المتصرفين الذين زودوا بقوائم أسماء النواب الذين يعينون تعيناً، فآثر صالح جبر الانسحاب من الانتخابات[٨٢].

أما بالنسبة للدورة الانتخابية الرابعة عشر (١٩٥٤) التي جرت في عهد وزارة أرشد العمري (٢٩ نيسان ١٩٥٤-٣ آب ١٩٥٤) بتاريخ ٩ حزيران ١٩٥٤، ساهمت القوى المؤيدة للبلاط (الوصي عبد الإله) ونوري السعيد وصالح جبر للتدخل في الانتخابات وأن تسير في فلكها ضد القوى المعارضة وقد أراد الوصي عبد الاله عندما أسند الوزارة الى أرشد العمري المعروف بولائه للبلاط أن يقصى نوري السعيد عن المجلس النيابي ليسيطر على الأمور السياسية ولكنه لم يفلح في مسعاه هذا[٨٣].

وذكر السياسي علي الشرقي حول تدخل أرشد العمري في هذه الانتخابات "مشبهه بالهستيري، يدير الانتخابات في الظاهر بصفة حيادية ولكن معمل الترشيح كان في غرفة رئيس الديوان الملكي، وكان شعار المجيء بالأكثرية بلاطية تحمل شعار نواب مستقلين وبعيدين عنها رجال السياسة خصوصاً نوري السعيد الذي كان في لندن ومنها يبعث بالرسائل الى البلاط محذراً من مغبة هذا الاتجاه وكانت الرسائل بواسطة خليل كنة[٨٤]، يتلوها على الأمير، ولكن أرشد العمري يداوم على الاتجاه حتى أتم الانتخابات حسب الخطة ويفاجئ الناس بالهزيمة الى الاستانة[٨٥].

جدير بالذكر أن نوري السعيد سافر الى لندن لاستيائه من هذه الأوضاع ومن هناك بدأ يؤثر على الأوساط الانكليزية حول الأوضاع السياسية المتوترة في العراق وموقف الوصي عبد الاله منها، لهذا أشارت السفارة على السفير البريطاني مايكل رايت (Michel Right) في بغداد بالضغط على الوصي عبد الاله للسفر له ومصالحته فسافر الى باريس وهناك قابل نوري السعيد لمصالحته وحل المشاكل المتعلقة بينهما[٨٦]، ومنها حل المجلس النيابي وأشار حنا بطاطو أيضاً الى هذا المعنى في النصف من الخمسينيات من القرن الماضي بهذه المكانة لنوري السعيد في الوزارة عن طريق مرشحيه داخل مجلس الوزراء وعبر أكثريته او الإجماع الذي يؤمنه في البرلمان[٨٧].

وقد اشتركت في الانتخابات الأحزاب المعارضة فيها، وعلى الرغم من استخدام الوزارة أساليبها المعروفة واستعمال القوة والضغوطات على المرشحين ومنهم مرشحي نواب الحلة ومن

بين تلك الاعتقالات اعتقال لمرشحي الجبهة الوطنية الشيخ عبد الكريم الماشطة في ٢٥ أيار ١٩٥٤، وعدد من أنصاره وغيرها في النجف والسليمانية[٨٨]، لأجل فوز مرشحيها، وعلى الرغم من انعدام الحريات الديموقراطية فقد فاز (٣٨) نائباً بالتزكية و(٩٧) نائباً بالحصول على أكثرية الأصوات ومنهم (٥١) نائباً من حزب الاتحاد الدستوري و(٥٤) من المستقلين و(٢١) من حزب الأمة الاشتراكي و٦ من الحزب الوطني الديموقراطي و(٢) من حزب الاستقلال و(١) من أعضاء حزب الجبهة الشعبية[٨٩]، وقد "عدت نتائج الانتخابات نجاحاً للعناصر المحافظة التي لا تعارض سياسات الدولة الغربية كحزب الاتحاد الدستوري والأمة الاشتراكي"[٩٠]، وقد استطاع نوري السعيد أن يقنع الوصي عبد الاله على الموافقة على حل المجلس النيابي الذي لم يجتمع إلا جلسة واحدة (جلسة الافتتاح)، وبهذا أصدرت الإدارة الملكية بهذا الشأن[٩١]، وكان هذا المجلس الأول والأخير الذي شغل أهمية تاريخية كونه مجلس يضم عدداً من النواب المعارضين الأقوياء، لهذا سارع نوري السعيد لحله[٩٢]، وذكر الوزير محمد حديد أن سبب ذلك راجع الى تخوف الحكومة من مواجهة معارضة شديدة للمشاريع السياسية التي تؤيدها مع أن تلك المعارضة لم تكن تتعدى ربع عدد النواب على أكثر احتمال، وعلى الرغم من صغرها فإنها أقلقت السلطة ولاسيما نوري السعيد[٩٣]، واتفق معه السفير الأمريكي ولدمار غلمن أن هذه الأصوات القليلة لديها الرسائل المعدة التي ممكن أن تسبب إزعاج للحكومة[٩٤]، كما صاحب ذلك أن قام نوري السعيد بحل حزب الاتحاد الدستوري عام ١٩٥٤ تمهيداً لإجراء الانتخابات البرلمانية القادمة[٩٥].

المحور الرابع

أراء بعض السياسيين العراقيين في طبيعة الانتخابات السياسية ١٩٢٤-١٩٥٨

مما لا شك فيه أن طبيعة الانتخابات البرلمانية التي جرت في العراق مع بداية العهد الملكي تؤكد تدخل الحكومة او سلطات الانتداب البريطانية فيها، كان هذا أمراً معروفاً لدى الرأي العام العراقي، وقد أشار العديد من سياسي العهد الملكي من ذوي العلاقة المباشرة بهذا الأمر إليه رغبة من تلك الجهات في الحصول على نواب يؤيدون سياستهم، لتمرير المعاهدات أو اللوائح والقوانين المهمة في المجلس لتصديقها وهذا ما سنشير إليه في هذا الموضوع.

إن الانتخابات في مجلس النواب وطريقة انتخاب النواب وترشيحهم، هو السبيل لممارسة الشعب سيادته، ولكنها كانت نزيف[٩٦]، وأشار الى ذلك توفيق السويدي، وحسين جميل وغيرهما، فذكر توفيق السويدي "أستمرت عملية الانتخابات واستمر الضجيج والتشاحن خلالها حتى انتهت بانتخاب مرشحين كان يتفق على تعينهم الملك ووزير الداخلية ومن ورائه المستشار البريطاني

ورئيس الوزراء، وكانت قائمة الترشيح هذه تبقى مكتوبة حتى يوم الانتخابات اذ تبلغ بالتلفون الى المتصرفين ويطلب منهم أن يبذلوا جهدهم لإنجاحها، وقد وقع أكثر من مرة أن طلب من المرشح أن يعطي تعهداً خطياً يحفظ لدى رئيس الوزراء بأنه إذا انتخب نائباً كمرشح من الحكومة أن يؤازر الحكومة ويبقى مؤزراً لها إلا إذا استقالت فحينئذ يؤازر أية حكومة يأتي بها جلالة الملك[٩٧]، واضاف السويدي، وبعد المصادقة على القانون الأساسي الذي جعل الحكم في البلاد ديموقراطياً وأن تكون الانتخابات بكل حرية، غير أن الشعب لم يكن بمستوى أن يضع ثقته في من يمثله من النواب، لأن الكثير من أهالي البلاد لا تقرأ ولا تكتب ولهذا فإنه خاضع لمن يمثله سواء في الريف أم المدينة... وهذا لا يكفي لتبلور الرأي العام الشعبي في مسألة مهمة كالانتخابات[٩٨].

وفي وسط هذه الظروف ضاعت حقوق الأمة في مجلس النواب في تمثيل نفسها تمثيلاً وهذا حدا بالحكومة الى أن تختار نواباً يمثلون الشعب[٩٩].

فنشأ المجلس التأسيسي التي أجريت الانتخابات على أيام الوزارة العسكرية كما ذكرنا فقد أجرى مناقشات مكثفه مع المندوب السامي البريطاني من جهة، ومع وزير الداخلية ومستشاره البريطاني من جهة أخرى، لتعيين المندوبين الذين يجب انتخابهم أعضاء في المجلس التأسيس، وكان الإنكليز يريدون أن يكون مقتصراً على النواب الموالين لهم، الذين يقرون ضرورة تصديق المعاهدة العراقية–البريطانية لعام ١٩٢٢[١٠٠]، وأشار توفيق السويدي الى هذا الأمر "فكانت من الصعوبة بمكان لأن البريطانيين كانوا يبذلون لم أكبر عدد ممكن من الموالين لتصديق المعاهدة التي يعرفون جيداً أنها لن تعقد بشكل يرتضيه الشعب، والوطنيون من العراقيين يحاولون ناحيتهم أن يحصل العكس ذلك للحصول على عناصر وطنية ترفض المعاهدة وكان مركز الملك في هذا الشأن دقيقاً جداً"[١٠١].

عموماً كانت رغبة الحكومة أن يستوثق بكل عضو يراد انتخابه لتكون الحكومة من مأمن تام منه كما بذلت المعارضة جهداً كبيراً لإحراز أكثر الأصوات الى مرشحيها[١٠٢]، وعلى الرغم من هذا فإن الحكومة كانت تؤيد أيضاً وجود عناصر وطنية في المجلس[١٠٣].

وينقل نائب الحلة مزاحم الباجه جي في مذكراته طريقة انتخابه عضواً في المجلس التأسيسي العراقي، فذكر "في الحقيقة أن انتخابي وضع بواسطة علي جودت الأيوبي وزير الداخلية، ومما يؤسف عليه في هذا الباب أن الحكومة وملكها والإنكليز، قبلوا انتخابي بدون أن يراجعوا رأي عن المسائل التي تقرر النظر فيها أمام هذا المجلس، فلهذا أصبحت في حيرة عظيمة من أمري لأن استقالتي من العضوية تزيد من ارتياب الإنكليز فيَّ، وقد تؤدي الى أضرار

وزعل الملك وأطرافه، ولا أستبعد من أن استقالتي تفسح مجالاً لأصحاب الأغراض للإيقاع بي لدى السلطات الحاضرة في العراق، وأما بقائي في المجلس فمصيبة أعظم، لأن ذلك يضطرني أما الى رفض المعاهدة وتعديل القانون الأساسي تعديلاً يوافق روح الزمن الحاضر، وأما قبولها والدستور معها ففي كلتا الحالتين لا أنجو من الساخط الشاتم او أكثر من ذلك"[١٠٤].

وأضاف الشيخ عبود الهيمص وهو أحد قادة ثورة العشرين الذي أصبح عام ١٩٣٣ أحد نواب الحلة في المجلس النيابي "أن المجلس التأسيسي الذي تألف بعد الثورة العراقية في حزيران ١٩٢٠، ضد الاستعمار بالرغم من المقاطعات شبه الجماعية لهذا المجلس، فإنه يعد من أفضل المجالس التي مثلت الشعب، لأن الشعب العراقي لم يكن آنذاك بالشعب المتمتع بكامل حقوقه الديموقراطية وبكل جدارته لممارسة هذه الحقوق، ومن المعلوم ان تأليفه تم بالاختيار الذي كان موفقاً، حيث كانت معظم طبقات الشعب ممثلة فيه التمثيل الجيد الذي لم يتوفر في أي مجلس من المجالس التي انتخبت بعده، ومن يراجع محاضر المجلس التأسيسي يجد الكثير من الخطب والآراء والمطالب الدالة على أن أعضاء هذا المجلس كانوا بالمستوى المطلوب يومذاك، وكم كان يحسن بالقوانين على أمور الناس يومئذ أن يجعلوا من ذلك المجلس التأسيسي قدوة للمجالس التي يجري انتخابها بعد ذلك، وكان دورها مع الأسف الشديد غير محقق للآمال التي كان يعقدها الشعب على الحياة البرلمانية"[١٠٥]، أما توفيق السويدي فيذكر أنه "يجب الاعتراف بأن الشعب العراقي في أوائل تأسيس الدولة العراقية لم يكن في وضع يمكنه من أن يعرب عن آرائه بصورة معقولة لأن أكثر الشعب لا يفقه المعاهدة ومغامزها ولا أي أمر سياسي هام يتعلق بمستقبل البلاد، فإذا كان الأمر كذلك مع الأفراد فهو لا يكون أحسن منه مع الزعماء سواء كان في العشيرة أو في خارجها"[١٠٦]، وكذلك ذكر "وبالنظر الى جهل الجماهير والسواد الأعظم من الناس بما يجب عمله في هذا الشأن، فقد جرت الانتخابات ولا يعلم بالضبط كيف جرت إلاّ في المراكز المهمة حيث كان النشاط بالغاً بين المرشحين وخصوصاً في العاصمة"[١٠٧].

أما الدكتور محمد مظفر الأدهمي فذكر أن المجلس التأسيسي هو الذي وضع أسس نظام حكم في العراق قدر أن يستمر حتى عام ١٩٥٨، وهو الذي يمثل المسرح الذي شهد محاولات بريطانيا لصيانة مصالحها في العراق والاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من السيطرة على شؤونه من جهة وطموح القوى الوطنية في الحصول على الاستقلال التام وتحديد العلاقات مع بريطانيا بتحالف لا يمس السيادة الوطنية من جهة أخرى، وبغض النظر عن كل المساوئ التي صاحبت عمليات التهيئة لعقد المجلس والانتخابات وعمليات التأثير التي مارسها المندوب السامي على المجلس، فإن المجلس مثل للعراقيين تحولاً جذرياً في حياتهم السياسية والاجتماعية،

فهو أول مؤسسة تمثيلية ودستورية تعقد في العراق، وهو بهذا أصبح سبباً في خلق نوع من الوعي السياسي لدى السكان، وأشعرهم بوجود كيان عراقي منظم خاص بهم بعد أن كانوا أجزاء من امبراطورية متزامنة الأطراف، فقد أرسى المجلس التأسيسي قيام أول حياة برلمانية عراقية لم يعهدها العراق من قبل[١٠٨]، ويضيف –وبشكل عام– فقد نجح المجلس في أداء مهمته بوضع أسس دولة عراقية، ولكنه فشل في تحقيق المطامح الوطنية، ويجب أن لا يوجه اللوم هذا بشكل رئيس الى المجلس التأسيسي نفسه، فقد كان لظروف العراق السياسية والاقتصادية والظروف الدولية الأثر المهم في الوصول الى هذه النتيجة[١٠٩].

أما بالنسبة للمجلس النيابي فيذكر أيرلند أن سبب فشل مجلس النواب في أن يظهر مؤسسة تتصف بالرزانة والاعتدال هو عدم قدرة المجالس على أن يحوز على ثقة الرأي العام به، وإن الانتخابات كانت تجري تحت سيطرة الحكومة بشدة، وأحياناً تحت ضغط المقيمية البريطانية، وحدثت عام ١٩٢٨و١٩٣٠، وكانت أوامر الحكومة السرية الى موظفي الألوية كافة تنص على ضمان انتخاب مرشحيها سواء كانت من المنطقة او لم يكونوا من المنطقة (يعني أنهم معروفون فيها)[١١٠].

وأضاف الشيخ عبود الهيمص بأن الانتخابات النيابية تتحكم فيها ثلاث أطراف هي السفارة البريطانية والبلاط الملكي ورجال الحكم وهي أقوى بكثير من قوى الشعب وكانت تلك القوى لا تتورع في استخدام أساليب القمع والتي تتفاوت بشدة حسب الظروف ضد القوى الديموقراطية حديثة التكوين الأمر الذي لم يجعل من تلك المجالس النيابية أن تكون معبرة عن آراء الشعب[١١١].

كما أن ضعف المجالس النيابية أمام السلطة التنفيذية تتجه لرغبة الوزارة في أن تسعى الى ضمان سيطرتها التامة وتعزيز فوزها على تلك المؤسسات الدستورية وفي مقدمتها النواب للحصول على الأكثرية التي تؤيدها داخل المجلس[١١٢].

وذكر الشيخ عبود الهيمص أن أسباب تزوير تلك الانتخابات، بأنها كانت تتم على نطاق الدائرة الانتخابية أي على مستوى اللواء وليس على نطاق الدائرة الضيقة، أي على مستوى الأقضية والنواحي، فإن المرشح في مركز لواء الحلة مثلاً لا يستطيع الفوز بالنيابة حتى وإن حصل على جميع أصوات الناخبين في المركز، لأن انتخابه يتم عن اللواء بأجمعه أي يتم ذلك بأصوات سكان الأقضية والنواحي ومن الطبيعي أن عدد هؤلاء أكبر من عدد ناخبيه في مركز اللواء، ومن هذا يتعذر عليه الفوز بأي انتخابات، وقد استمر هذا الحال من عام ١٩٢٤ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حين وضعت لائحة قانونية جديدة للانتخابات النيابية عام ١٩٤٦،

ولكن بقي الحال كما هو وإن لم يكن أسوأ[١١٣]، وعدل قانون عام ١٩٢٤ مرتين عامي ١٩٥٢-١٩٥٦[١١٤]، ولكن من دون جدوى، فضلاً عن أن تكرر النواب بانتخابهم في البرلمان عدة دورات دلالة أخرى على ضعف التجربة البرلمانية آنذاك، وهناك عامل آخر زاد من ضعف البرلمان هو دور العشائر اذ إنها تشكل غالبية سكانية كبيرة في البلاد ليكون هؤلاء الشيوخ الى جانب طبقة الملاكين وأفندية المدن قاعدة اجتماعية وسياسية قادرة على أسناد النفوذ البريطاني (الذين كسبوا العديد منهم الى جانبهم) في البلاد، وقد أدرك الإنكليز جيداً أن من يستطيع السيطرة على الشيوخ يستطيع السيطرة على العشائر، ومن يستطيع السيطرة على العشائر بإمكانه أن يحكم البلاد بسهولة، ولهذا نجد نسبتهم الكبيرة في البرلمان، وكان بعضهم يجهل القراءة والكتابة وقسم مهم كان دون المستوى الثقافي المناسب للنيابة وهذا أدى الى نتائج سلبية بالنسبة للنظام السياسي وطبيعة عمله[١١٥].

ووصف عبد الكريم الأزري (الوزير العراقي المعروف) طريقة الانتخابات البرلمانية في العهد الملكي ووسائل التدخل الحكومي فيها وكيف أنه انتخب نائباً في مجلس النواب العراقي وتقسيم تلك العملية، فذكر كان التدخل الحكومي سمة بارزة من سمات الحياة البرلمانية في العراق طيلة العهد الملكي، بحيث كان من الصعوبة أن يفوز او يظفر بكرسي النيابة دون مؤازرته وترشيحه من قبل الحكومة أي إنها كانت تمثل على الأغلب أرادت الحكومات لا إرادات الناس إلا ما ندر[١١٦].

وأضاف إنه انتخب عن لواء العمارة وهو لا يعلم كيف انتخب وأنه لم يراجع أحداً لا من الناخبين من المنتخبين الثانويين ولا أحد من رجال الإدارة المحلية او وزير الداخلية وإنه يقسم بالله على ذلك ولم يرشح نفسه للانتخابات النيابية، وأضاف بأنه علم فيما بعد أن صالح جبر وزير الداخلية هو الذي أدخل أسمه في قائمة الانتخابات في لواء العمارة الأمر الذي يدل على وجب خلل واضح في التوازن بين السلطان الثلاثة في الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية وهو أمر متوقع في بلد فيه نسبة غير المتعلمين كبيرة ويسوده النظام العشائري والولاء للقبيلة والانقسامات الطائفية، كما أن للسلطات البريطانية دور في حكم البلاد إذ أن القانون الأساسي (الدستور) جاء فيها فقرات وأحكام وضعت خصيصاً لتؤكد تغليب السلطة التنفيذية (الحكومة) على السلطة التشريعية وعلى الناس والذي كان الإنكليز فيه لعبوا دوراً في وضعها إذ كان التخوف من الناس واضحاً لديه ولذلك اتخذت فيه جميع الاحتياطات لكي لا تتسرب الوطنية الراعية الى المجلس النيابي وبالتالي تكون النزعة الاستقلالية واضحة فيه[١١٧].

ولأحمد مختار بابان وجهة نظر بشأن الانتخابات النيابية فذكر أنه عندما كان رئيساً للبلاط الملكي، وكان نوري السعيد رئيساً للوزراء تحدثا بعد أن جاءه رئيس حزب الاستقلال صديقه محمد مهدي كبة مقدماً له مذكرة فيها بعض المطاليب الإصلاحية، وكانت حرية الانتخابات واحدة من هذه المطالب وقد تناقشا في المذكرة بشكل ودي، فذكر كلنا نريد أن تكون الانتخابات حرة، كما في بريطانيا وفرنسا، ولكن هذا يتطلب أن يبلغ الشعب العراقي مستوى الشعبيين، فهل الشعب العراقي بنفس القابلية، فقال كلا بدون شك، ولكن هل يعقل أن يكون في مجلس النواب عدد كبير من الناس غير المثقفين، فقلت له وأنت ماذا تريد، يعني نريد الانتخابات حرة وأن يكون جميع النواب مثقفون ولكن هل بوسعك أن تذهب الى المناطق العشائرية لتفوز بالانتخابات مع جماعتكم لتحصلوا على الأكثرية ومن يكون النائب إذا لم تتدخل الحكومة، ومن قال هذا صحيح، لهذا فهنا على الحكومة أن توجه إذا الكل يريد أن يوجه ولكن حسبما يريد، اذاً معناه أنه لا تستطيع أن تحصل على الأصوات في المناطق العشائرية دون تدخل الحكومة لهذا اسماها (أحمد مختار بابان بأنه تدخلاً توجيهياً) من قبل الحكومة، وهو توجه مطلوب خشية من أن تتدخل وتسيطر الشيوخ والأميون على المجلس، وهو توجه لا بد منه في ظروف العراق آنذاك وهو لصالح المجلس على أية حال، كما ذكر بابان حواراً آخر كان مع أحد زعماء الحزب أيضاً وهو فائق السامرائي بنفس الموضوع وبحضور رئيس الوزراء السابق مصطفى العمري، فكان جواب السامرائي، وكان سؤالي كم بوسع حزبك أن يحصل على الأصوات في الانتخابات النيابية بانتخابات حرة بالصورة التي تريدونها، فكان جوابه هو عشرة نواب أو خمسة عشر نائباً كحد أقصى[١١٨].

لهذا نجد أن الحكومة العراقية لم تكن لتتدخل بشكل واضح في مركز المدن في بغداد لهذا كان يفوز مرشحو المعارضة والأحزاب، ولكن كان يحدث بعض التوجيه في مدن الأرياف وأن الحكومة كانت تتفق مع رؤساء العشائر في تدخل العناصر المثقفة في المجلس في بعض الألوية التي كانوا فيها يتمتعون بنفوذ كبير، ومن أجل ذلك كانت الحكومة توصي في مثل هذه الحالات إلى أشخاص من بغداد متخصصين قادرين على الاضطلاع بالمهمة لكي يرشحوا أنفسهم في تلك الألوية لأنه كان من مصلحة المجلس[١١٩]، وكذلك يحدث تدخل الحكومة في المناطق الريفية لأن تلك الحرية فيها يؤدي حتماً إلى حدوث النزاع المسلح، وإن حرية الانتخاب وفوز الفائز يؤكد قوته ونفوذه وضعف خصمه الأمر الذي لا يتقبله الخاسرون، فإشراف الحكومة يعني عدم إراقة الدماء ويساعد الخاسر على تقبل النتيجة دون أن يستفز وبالتالي يؤمن استقرار الأمن[١٢٠]، وجدير بالذكر ولتفادي هذا الأمر كان يجري الأمر بالتناوب بين بعض العشائر، أما

رؤساء العشائر الأقوياء، فلم يلجئ إلى هذه الطريقة، وكان منهم من أثبت جدارة جيدة في مجلس النواب، وكان وطنياً وكانوا أحياناً يؤيدون طروحات المعارضة[١٢١].

يتضح أن قيام الحكومة بالتدخل في طريقة الانتخاب هذه والتوجه المطلوب منها على الرغم من أنه مأخذاً عليها ولكنه جهداً ليس بالبسيط أيضاً ويحتاج إلى وقت ليس بالقصير وقد يصب هذا التوجه بالتأكيد لصالح المجلس والحكومة معاً.

وذكر السياسي والدبلوماسي العراقي المعروف موسى الشابندر[١٢٢]، في مذكراته أن نوري السعيد عرض عليه العمل في المجلس النيابي في البلاد (النيابية)، ولكنه لم يرض بها لكونه لم يكن ميالاً لها أو راغباً بها، وإن هناك عدد من يتقنونها في البلاد ويتهالكون عليها ولا تحتاج مثل تلك الوظائف إلى اختصاص أو علم أو... إنما يتوصل إليها الإنسان بالمحسوبية والتقرب[١٢٣].

كما ذكر محمد مهدي الجواهري مثلاً أخر عن التدخل في الانتخابات، عندما ذهب إلى الوصي لطلب النيابة فوجد عنده عبد الرحمن البزاز، وعلاء الدين الوسواسي قد سبقوه في ديوان التشريفات، الذين جاءوا إليه لنفس المهمة وتلبيه لطلبه أرسله الوصي نوري السعيد لترشيحه عن لواء كربلاء ودفع له التأمينات، وحين مقابلته لنوري السعيد وجد عنده خليل كنة وهو يقول له اذهب إلى الفلوجة، وذهب بالفعل وأصبح نائباً عنها، أما الجواهري فقد أرسل إلى كربلاء لترشيحه ضمن منطقة النجف[١٢٤].

وفي تقرير للسفارة البريطانية في العراق والذي رفعته وزارة الخارجية في ٢٢ نيسان ١٩٥٨ ووصفت فيه الأوضاع النيابية في العراق "أن النواب رغم أنهم منتخبين من قبل التصويت... غير إنهم منتخبون كمرشحين بواسطة إجراء يلعب نفوذ النظام فيه دوراً كبيراً جداً حتى أنه يتخذ شكلاً صورياً في الريف وفي المدن يبدو لمعارضي النظام أن هناك حق قليل جداً في الانتخابات"[١٢٥].

وعلى الرغم من هذه العيوب، يضيف أيرلاند، أن مجلس النواب سواء كان قبل عام ١٩٣٢ أو بعده، فإنه كان قد شغل حيزاً مهماً في حياة العراق السياسية، فقد جذب إليه أنشط الأدمغة في البلاد، وأنعكس فيه الرأي العام ولو لم يكن بشكل كامل، وحد من محاولات الوزراء في اتخاذ المواقف المتشددة، وإن له الحق في الاستجواب على بعض أنواع الخلل في الحكم في البلاد، وفسح المجال للعديد من فئات الشعب للتمثيل فيه ولاسيما الرأي العشائري عن طريق تمثيل العشائر فيه، على الرغم من الاستياء من عدد نواب العشائر وكيفية انتخابهم[١٢٦].

كما أضاف توفيق السويدي وعلى الرغم من هذه الأمور فإن للمجلس النيابي فوائد مهمة في تقدم التعليم وتقدم الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في البلاد وشعر العراقي بحكم نفسه وبلاده وازداد الشعور بالمسؤولية في الحكم... [١٢٧]. كذلك أسهم المجلس النيابي في مناقشة وإقرار سياسة الحكومة الداخلية والعربية والدولية فضلاً عن تطوير النظام السياسي للبلاد وللتأكيد على الحريات العامة، فضلاً عن احترام القانون الأساس الذي ضمن الحرية الشخصية وحرية إبداء الرأي والنشر وتأليف الجمعيات والأحزاب فضلاً عن اهتمامه في تطوير البلاد اقتصادياً واجتماعياً[١٢٨].

وعلى الرغم مما كان يشوب الانتخابات من نواقص وعيوب والتلاعب، كان ينجح فيها أعداد من النواب ممن كانوا يعبرون عن الآراء الحقيقية للناس ومشاعرهم وإرادتهم وطموحاتهم وتطلعاتهم، أذ كانوا ينتقدون الحكومات بشدة ويطالبونها بالإجابة على أسئلتهم والانتقادات وخطبهم تنشر في الصحف دلالة على وجود الحرية والديموقراطية في ذلك الوقت ومع كل هذا كان هؤلاء النواب والأعيان أمينون على حياتهم وحرياتهم وممتلكاتهم الأمر الذي فقد بعد العهد الملكي[١٢٩].

إن ذكر مثل هذا الرأي المهم من قبل وزير عراقي يعد بحق من أساطين رجال العراق في العهد الملكي بشأن التجربة البرلمانية وهو يعد من أبرز المعارضين الوطنيين العراقيين للحكومة العراقية، وهذه دلالة واضحة بأن هذه التجربة تعد بحق تجربة وطنية متقدمة قد حققت انجازات مهمة في تاريخ العراق الملكي في معظم المجالات.

وعلى الرغم من بعض المآخذ التي رافقت تجربة الحياة البرلمانية في العراق، وهي ظاهرة متعارف عليها في معظم التجارب البرلمانية في دول العالم بما فيها المتقدمة، ولكننا نستطيع أن نذكر وبكل جدارة أن البرلمان العراقي كان له دور بارز فعال في تاريخ الدولة العراقية ونظامه السياسي الحديث الذي أثبت نجاحه في أدارة الدولة بكافة دوائرها ومؤسساتها وللبرلمان العراقي دوره في ذلك النجاح من خلال نشاطه الواضح في تشريع القوانين والأنظمة وتحديثها على مدار مدة العهد الملكي في العراق.

كما أن لمؤسسة البرلمان العراقي كمؤسسة تشريعية مهمة في العراق كانت عملها متمم للمؤسسة التنفيذية التي تلأمت معه في العمل فكانت الحلقة الثانية له لضمان سير العملية السياسية في البلاد على الرغم من الصعوبات التي واجهتها أثناء عملها السياسي في البلاد.

وكان للنواب العراقيين ومشاركهم الفعالة في تطوير علاقات العراق الخارجية مع الدول العربية العالمية من خلال تشريع القوانين الخاصة بهذا الجانب، فضلاً عن دورهم في الدفاع عن حقوق

البلاد العربية في الوقوف إلى جانبهم لأجل تحقيق الاستقلال، كذلك بناء علاقات دولية قائمة على أساس الاحترام المتبادل والاستقلال الكامل.

اذاً يتضح وعلى الرغم من المآخذ التي أخذت على طريقة الانتخابات النيابية، والتدخل الحكومي بها بعدة طرق، لأجل الحصول على الأغلبية النيابية المؤيدة لسياستها، أو المقيمية البريطانية فيها لتحقيق أغراضها السياسة، إلا أنه لا يمكن أن نغفل دور المجلس النيابي في ظهور العديد من الشخصيات السياسية المهمة في البلاد، والتي كان لها دور في قبة ذلك المجلس في صياغة وسن الأنظمة والقوانين الحيوية المهمة فيه، لأجل الأخذ بالبلاد نحو التقدم، والرقي به نحو الأفضل.

الخاتمة

من خلال دراستنا للتجربة البرلمانية في العراق في العهد الملكي ١٩٢٤-١٩٥٨، نستشف مجموعة من الاستنتاجات المهمة المتعلقة بهذا الموضوع:

-عبرت التجربة البرلمانية في العراق عن طبيعة النظام السياسي في إجراء تلك الانتخابات وكيفية عملية التدخل فيها لأجل توجيهها بشكل يتلأم مع توجهات هذا النظام، كما عبرت بالحد الأقل عن طموح بعض السياسيين العراقيين (النواب) من خلالها في تمثيل الشعب في قبة البرلمان العراقي.

-أرادت الحكومة العراقية أن تكون الحياة البرلمانية العراقية تجربة ديموقراطية تعم أنحاء البلاد وأن يشترك فيها المواطنين العراقيين، وإن تجري هذه الانتخابات مراعية ظروف البلاد العامة في جميع المجالات وما تسمح به تلك الظروف في المشاركة بها.

-نظراً للأوضاع السياسية غير المستقرة وللنفوذ البريطاني النافذ، ولاسيما خلال مرحلة الانتداب البريطاني وغيرها، فقد مكنها من التدخل بشكل مباشر لأجل مصالحها، وكذلك كان تدخل البلاط ورئيس الوزراء واضحاً لأجل المجيء بنواب موالين إليهم، فحال هذا الوضع دون تطبيق التجربة البرلمانية الديموقراطية وأسسها التشريعية.

-كان التدخل الحكومي في عمليات إجراء الانتخابات النيابية تدخلاً واضحاً ومباشراً لأجل فوز مرشحيها الذين ترغب بهم في البرلمان العراقي حتى ولو أدى ذلك إلى استخدامها القوة والقسوة مع المواطنين، في طرق إجراء تلك الانتخابات، وعدم فسح المجال للمرشحين المعارضين لها (المعارضة الوطنية) كونها تكون عائقاً كبيراً في تنفيذ أو إمرار القوانين والأنظمة التي تريد إمرارها في البرلمان، وهذا ما شهد العديد من الدورات الانتخابية البرلمانية.

-مع هذه الأمور التي ذكرها أنفاً إلا أن الحكومات العراقية سمحت أيضاً بفوز وإعطاء بعض المقاعد البرلمانية إلى النواب المعارضين لتعبر عن صورة من صور الحياة الديموقراطية في البلاد؛ كما إنها كانت أداة حفظ ضد السلطات البريطانية في العراق ونفوذها لتحقق المطاليب الوطنية وتقلل من ذلك النفوذ البريطاني.

-إن التجربة البرلمانية الديموقراطية في العراق كانت في الحقيقة تجربة مهمة نجحت في تحقيق العديد من الإنجازات العامة في سن القوانين والأنظمة التي تمس شؤون المواطن بكافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت واحدة من النقاط الأساسية لاستقلال العراق وازدهاره لاحقاً.

-أشار العديد من نواب العهد الملكي أن الانتخابات النيابية كانت تتم بالتدخل الحكومي المباشر وإنها لم تكن تتم بالطرق الديموقراطية الدستورية، وإنها كانت تتم عن طريق اختيارهم وبطريقة التعيين وليس بالانتخابات الديموقراطية، ولاسيما أن هذا التدخل في بعض الأحيان كان ضرورياً نظراً لظروف العراق السياسية والثقافية والاجتماعية آنذاك مراعية عدم حصول اعداد من السكان على قدر كاف من العلم أو قلة كفاءتهم السياسية والإدارية وإن كانت هناك الرغبة الحقيقية للسير نحو الاصلاح للحياة البرلمانية وإنها سائرة بذلك نحو الخطوات الديموقراطية باستمرار وتقدم الوقت وتطور البلاد نحو الأفضل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

-ولهذا وللحق كانت العديد من اختيارات الحكومات العراقية لهؤلاء النواب في محله لما امتزوا به من حس وطني وقومي ومكانة ثقافية واجتماعية بارزة وامتلاكهم للخبرة والكفاءة اللازمة وكانت مشاركتهم السياسية والعسكرية واضحة في الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ وثورة العشرين وساهموا في تكوين الدولة العراقية الحديثة، لأن يكونوا في هذا المحل المهم في المؤسسة التشريعية والذين كانوا محط احترام الحكومات العراقية نظراً لجهودهم البارزة والفذة في تشريع وإصدار القوانين والأنظمة التي تهم الدولة والمواطن، والتي تعد الركن الرئيس في تطور البلاد وارتقاءه، إذ كانت آراءهم وطروحاتهم تصب في خدمة البلاد وساعين للتخلص من القوانين القديمة وإحلال القوانين الحديثة التي تتلاءم مع تطور الزمن.

-لهذا كان البرلمان، سواء المجلس التأسيسي العراقي أو المجلس النيابي العراقي، إلى حاجة مثل هؤلاء النواب للارتقاء بالدولة وهي تمر بمراحل تاريخية مهمة منذ التأسيس ومواجهة الأخطار والاضطرابات السياسية التي تتعرض لها داخلياً وخارجياً ومن ثم الأخذ بيد الدولة نحو الاستقلال والارتقاء ونحو التقدم في جميع المجالات.

-مما يحسب للحركة الوطنية أنها تمكنت من اجبار الحكومة على إجراء تعديلات عديدة على قانون انتخاب مجلس النواب عام ١٩٢٤، لأنها كانت تدرك أن هذا القانون لا يلبي مطاليبها ومطاليب نوابها في الفوز بالانتخابات، لهذا راحت تناضل وبشدة لأجل تغييره وإن طالت المدة التي استطاعت من خلالها إجراء تغيرات كانت بسيطة أولاً ثم تطورت حتى اثمرت عن مطلبها الرئيس في أن تتحول من الطريقة غير المباشرة إلى طريقة الانتخاب المباشر والتي جاءت عبر أربعة تعديلات للأعوام ١٩٤٦ وتعديله لعام ١٩٥٢ ثم تعديل المرسوم لسنة ١٩٥٢ ثم تعديله عام ١٩٥٦، عبر خمسة عشر دورة انتخابية، ولو كانت في كل تعديل استطاعت أن تحقق بعض المطاليب وكذلك استطاعت أن تزيد أعداد نوابها في مجلس النواب ولكن على الرغم من هذه التغيرات الا أن الحكومة العراقية ظلت مسيطرة على هذه الانتخابات وقدرتها على التدخل فيها.

هوامش البحث:

(١) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨-١٩٥٨، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥، ص٢٢.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨، ص٣٠٧.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) علي جودت الأيوبي، ذكريات علي جودت ١٩٠٠-١٩٥٨، مطابع الوفاء، بيروت ١٩٦٧، ص١٤٧؛ ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥٠، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ج١، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٨، ص ص٢١٦-٢١٧.

(٥) حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨—١٩٣٠، دار اللام، لندن ١٩٨٧، ص٧٤؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١، ص٦٨.

(٦) عدنان الباجه جي، مزاحم الباجه جي، سيرة سياسية، مركز الوثائق والدراسات التاريخية، لندن، ١٩٨٩، ص٤٣؛ عبد العزيز القصاب، مذكرات عبد العزيز القصاب، إعداد وتحقيق خالد عبد العزيز القصاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان ٢٠٠٧، ص٢٠٢.

(٧) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١، ص٨٠.

(٨) حسين جميل، المصدر السابق، ص١١٢؛ مجيد خدوري تحرر العراق من الانتداب، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٥، ص٦.

(٩) للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر: محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص٢٧؛ ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، ط٣، مطبعة دار الكتب، بيروت ١٩٧٧، ص٦٨.

(١٠) حسين جميل، المصدر السابق، ص ص١١٢-١١٣؛ علي جودت الأيوبي، المصدر السابق، ص١٦٩؛ عدنان الباجه جي، المصدر السابق، ص٥٠٠؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١، ص ص٢١٢-٢١٤، ص٢١٦.

(١١) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١، ص ص٢١٢-٢١٤، ص٢١٦.

[١٢] علي جودت الأيوبي، المصدر السابق، ص ص١٧٢-١٧٣؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١، ص٢١٧-٢١٩.

[١٣] توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٩، ص٩٦؛ محمد حديد، مذكراتي الصراع من أجل الديموقراطية في العراق، تحقيق نجدة فتحي صفوة، دار الساقي، بيروت ٢٠٠٦، ص٥٩.

[١٤] عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١، ص ص٣٣٩-٣٥٤.

[١٥] حسين جميل، المصدر السابق، ص١٥٢؛ ص ص١٧٦-١٧٧؛ محمد حمدي الجعفري، العراق وبريطانيا حقبة من الصراع، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ٢٠٠٠، ص٤٠.

[١٦] حسين جميل، المصدر السابق، ص١٧٧؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١، ص٢٩٢.

[١٧] جعفر عباس حميدي، التجربة الديموقراطية والبرلمانية في العراق في العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، مجلة دراسات تاريخية، العدد ٢٢، ٢٠١٠، ص١٤٧.

[١٨] المصدر نفسه، ص١٤٦.

[١٩] عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٢٤١؛ محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص٤٠.

[٢٠] ناجي شوكت، المصدر السابق، ص٧٥.

[٢١] طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣، ج١، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧، ص٨٦؛ ج٢، ص ص٦-٧.

[٢٢] فاضل محمد رضا، الانتخابات النيابية في العراق ١٩٣٣-١٩٥٨، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٣، ص٤٠؛ ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ج١، ص٢٤٢.

[٢٣] فؤاد طارق كاظم العميدي، دور نواب الحلة في الحياة البرلمانية العراقية (المجلس التأسيسي العراقي ومجلس النواب العراقي (١٩٢٤-١٩٣٣م))، دار الفرات للثقافة والإعلام في الحلة، بابل، ٢٠١٨، ص٦٣.

[٢٤] فاضل محمد رضا، المصدر السابق، ص٤٣.

[٢٥] فاضل محمد رضا، المصدر السابق ص٤٥؛ خليل كنة، المصدر السابق، ص٢٠.

[٢٦] عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٧، ص٤٩؛ ستار جبار الجابري، سعد صالح ودوره السياسي في العراق، مطبعة المشرق، بغداد، ١٩٩٧، ص٦٢٨؛ فاضل محمد رضا، المصدر السابق، ص٥٨.

[٢٧] توفيق السويدي، المصدر السابق، ص ص٤٥٣-٤٥٤؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٦، ص ص٣٤٦-٣٤٧.

[٢٨] عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٦، ص ص٣١٥-٣١٦.

[٢٩] توفيق السويدي، المصدر السابق، ص٤٥٤.

[٣٠] عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨، ج١، مركز الأبجدية للصف التصويري، بيروت، ١٩٨٢، ص ص١٦٧-١٦٨؛ محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص١٥٦.

[٣١] عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٧، ص٤٩.

[٣٢] محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص١٥٧.

(٣٣) عبد الكريم الأزري، المصدر السابق، ج١، ص١٦٨.

(٣٤) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص٤٥٤.

(٣٥) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٧، ص٤٩.

(٣٦) نقلاً عن فاضل محمد رضا، المصدر السابق، ص٧٠.

(٣٧) المزيد من التفاصيل ينقل م. م. ن الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لعام ١٩٥٠، الجلسة الثامنة والعشرون بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٥٢، ص٤٦١؛ والجلسة الحادية والثلاثون، ٣ نيسان ١٩٥٢، ص ص٥٠٨-٥٠٩؛ فاضل محمد رضا، المصدر السابق، ص ص٨٤-٩٢.

(٣٨) بشير حمود الغزالي، المعارضة النيابية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٤٦-١٩٥٨، دار الولاء لصناعة للطباعة والنشر، بيروت ٢٠٢١، ص ص١٣٣-١٤١.

(٣٩) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٨، ص٢٠٢؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، ص ص٦٩٦-٦٩٧.

(٤٠) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٨، ص٢٠٢.

(٤١) عبد الكريم الأزري، المصدر السابق، ج١، ص٢١٨.

(٤٢) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٨، ص ص٢٩٣-٢٩٤.

(٤٣) فاضل محمد رضا، المصدر السابق، ص ص١١٠-١١١.

(٤٤) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٨، ص ص٣٠٨-٣١٢؛ يحيى كاظم المعموري، طه الهاشمي ونشاطه العسكري والسياسي في العهدين عثماني المتأخر والملكي العراقي حتى عام ١٩٥٨، دار الفرات للطباعة، الحلة، ٢٠١٢، ص ص٢٠١٦-٢١٧.

(٤٥) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جح٨، ص ص٣١٢-٣١٣.

(٤٦) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديموقراطي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٠، ص ص٥٥١-٥٥٧؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٨، ص ص٣١٧-٣١٨.

(٤٧) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٨، ص ص٣٤٠-٣٤٤؛ محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٤٨) للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٨، ص ص٣٤٤-٣٤٦.

(٤٩) فاضل محمد رضا، المصدر السابق، ص ص١٢٧-١٣٣.

(٥٠) فاضل محمد رضا، المصدر السابق، ص١٣٤.

(٥١) المصدر نفسه، ص١٣٩.

(٥٢) بشير حمود الغزالي، المصدر السابق، ص ص١٦٩-١٧٢.

(٥٣) فاضل محمد رضا، المصدر السابق، ص١٣٩.

(٥٤) لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠، ص٢٧١.

(٥٥) المصدر نفسه، ص٢٧٢.

[٥٦] المصدر نفسه، ص٢٧٤.

[٥٧] عبد الرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، شركة التايمس للطباعة والنشر المساهمة (بغداد ١٩٨٧)، ص ص٢١١-٢١٦.

[٥٨] عبد الرزاق أحمد النصيري، المصدر السابق، ص٢١٦.

[٥٩] عبد الرزاق أحمد الحسني، المصدر السابق، ج٣، ص ص٦٨-٦٩.

[٦٠] عبد الرزاق أحمد النصيري، المصدر السابق، ص٢١٥.

[٦١] عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٣، ص٢١٤.

[٦٢] فاضل محمد رضا، المصدر السابق، ص٢٤٧.

[٦٣] عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٥، ص١٤، ص ص٢٠-٢١.

[٦٤] فاضل محمد رضا، المصدر السابق، ص ص٢٥٥-٢٥٦.

[٦٥] عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٥، ص١٤.

[٦٦] عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٧، ص ص١٣٥-١٤٤.

[٦٧] محمد حديد، المصدر السابق، ص ص٢٠٦-٢٠٧.

[٦٨] كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص١٤١-١٤٢؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٧، ص ص١٥٠-١٥٣.

[٦٩] جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، ص٤٥.

[٧٠] نقلاً عن محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص١٦٤.

[٧١] المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وقائع وأحداث، عرض زمني لأبرز الوقائع والأحداث في العراق ١٩١٤-١٩٥٨، القسم الأول، مطابع شركة العدالة، بغداد ٢٠١٠، ص٣٠١.

[٧٢] عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٧، ص ص١٥٤-١٥٥.

[٧٣] مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٢، ص٧٦.

[٧٤] عبد الرسول الخالصي، عبد الرسول الخالصي الوزير والنائب السابق سيرة وذكريات في عهد الملكية الدستورية في العراق، تأليف عماد أحمد الجواهري، شركة الطيف للطباعة المحدودة، بغداد، ٢٠٠٥، ص ص١٧٦-١٧٧.

[٧٥] للمزيد من التفاصيل عن هذه المذكرات ينظر عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٨، ص ص٢٩٤-٣٠٥؛ عادل غفوري خليل، الأحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤، مطبعة أوفست، بغداد ١٩٨٤، ص ص٢٢٨-٢٢٩.

[٧٦] عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٨، ص ص١٠٨-٣١٢؛ يحيى كاظم المعموري، المصدر السابق، ص ص٢١٦-٢١٧.

[٧٧] عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٨، ص ص٣١٢-٣١٣.

[٧٨] ناجي شوكت، المصدر السابق، ص٥٧٤.

(٧٩) جريدة الزمان بتاريخ ٨ شباط ١٩٥٣، عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٨، ص ص٣٤٤-٣٤٥؛ محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص٣٢٥.

(٨٠) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، جامعة بغداد على طبعة بغداد ١٩٨٠، ص٣٢.

(٨١) محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص٢٠١.

(٨٢) أحمد فوزي، (١٢) رئيس وزراء في العهد الملكي، مطبعة دار الجاحظ، بغداد ١٩٨٤، ص٣٣٥.

(٨٣) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ٣٥٨.

(٨٤) للمزيد من التفاصيل عن بعض تلك الرسائل ينظر: خيري أمين العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٩، ص ص٨٦-٨٨؛ خليل كنة، المصدر السابق، ص ص١٧٠-١٧٢.

(٨٥) علي الشرقي، الأحلام، شركة الطبع والنشر الأهلية ذ. م. م، بغداد ١٩٦٣، ص١٧٢.

(٨٦) للمزيد من التفاصيل عن الحديث الذي دار بين السفير البريطاني والوصي عبد الاله ينظر: خيري أمين العمري، المصدر السابق، ص ص٨٩-٩١؛ والدمار غلمن، عراق نوري السعيد انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤-١٩٥٨، مطابع مؤسسة الانتاج الطباعي، بيروت ١٩٦٥، ص ص٢٢-٢٣.

(٨٧) حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة وتحقيق عفيف الرزاز، ج١، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ١٩٩٠، ص ص٨٦-٨٧.

(٨٨) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، ص ص٩٠-٩١.

(٨٩) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص ص١٢٢-١٢٤؛ محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ص٣٥٩-٣٦٠؛ أحمد فوزي، المصدر السابق، ص٢٤٥.

(٩٠) محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧-١٩٦٨، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد ١٩٩٧، ص١٨٣.

(٩١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ١٩١٨-١٩٥٨، مركز الأبجدية، بيروت ١٩٨٠، ص ص٣٤٣-٣٤٤.

(٩٢) محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص١٨٤.

(٩٣) محمد حديد، المصدر السابق، ص٢٧٧.

(٩٤) ولدمار غلمن، المصدر السابق، ص١٩.

(٩٥) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص٣٦١.

(٩٦) حسين جميل، العراق الجديد، دار منيمنة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٥٨، ص٣٣.

(٩٧) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص ص١٠٤-١٠٥؛ ويُنظر: ما ذكره أيضاً حسين جميل، المصدر السابق، ص٣٣؛ مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، ص٩٠.

(٩٨) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص١٠٠-١٠١.

(٩٩) المصدر نفسه، ص١٠٢.

(١٠٠) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص ص١٧٢-١٧٤.

(١٠١) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص٩٧.

(١٠٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص ص٢١١-٢١٢.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص٢١٢.

(١٠٤) عدنان الباجه جي، المصدر السابق، ص٤٧.

(١٠٥) عبود الهيمص، ذكريات وخواطر عن أحداث عراقية في الماضي القريب، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٨٩، ص٧٦.

(١٠٦) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص٩٧.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص٩٧.

(١٠٨) محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ج٢، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩، ج٢، ص٣٠٧.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص٣٠٨.

(١١٠) فيليب ويلاند أيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، ١٩٤٩، ص٣٤٠.

(١١١) عبود الهيمص، المصدر السابق، ص٧٦.

(١١٢) بشير حمود الغزالي، المصدر السابق، ص٥٢.

(١١٣) عبود الهيمص، المصدر السابق، ص٧٨.

(١١٤) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦، موقف جماعة الاهالي منها، مطبعة الأديب، بغداد ١٩٨٣، ص٥٥.

(١١٥) نزار توفيق سلطان، الصراع على السلطة في العراق الملكي، دراسة تحليلية في الإدارة السياسية، دار أفاق عربية، بغداد ١٩٨٤، ص٦٧؛ أحمد محمد أمين قادر، موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٥، مطبعة مؤسسة سردم، السليمانية، ٢٠٠٧، ص ص٦٤-٦٨.

(١١٦) عبد الكريم الأزري، نظام الحكم في العراق، لندن، د.ت، ص١٠٥.

(١١٧) عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨، ج١، ص ص١٦٠-١٦٣.

(١١٨) أحمد مختار بابان، مذكرات أحمد مختار بابان أخر رئيس للوزراء في العهد الملكي، إعداد وتقديم كمال مظهر أحمد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩.

(١١٩) المصدر نفسه، ص٢٣٠.

(١٢٠) خليل كنة، المصدر السابق، ص٨٠.

(١٢١) أحمد مختار بابان، المصدر السابق، ص٢٢٨.

(١٢٢) للمزيد من التفاصيل: فؤاد طارق كاظم العميدي، موسى الشابندر ودوره السياسي والفكري في العراق حتى عام ١٩٥٨، دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٩.

(١٢٣) فؤاد طارق كاظم العميدي، المصدر السابق، ص٢١٢.

[١٢٤] محمد مهدي الجواهري، ذكرياتي، ج١، ط٢، دار المجتبى، قم ٢٠٠٥، ص ص٤٤٩-٤٥٤؛ فاضل محمد رضا، المصدر السابق، ص٢٨٨.

[١٢٥] مؤيد إبراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص ص٢٤٩-٢٥٠.

[١٢٦] فيليب ويلارد أيرلاند، المصدر السابق، ص١٠٥.

[١٢٧] توفيق السويدي، المصدر السابق، ص٣٤١.

[١٢٨] جعفر عباس حميدي، التجربة الديموقراطية والبرلمانية في العراق في العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، ص ص١٤٨-١٤٩.

[١٢٩] عبد الكريم الأزري، نظام الحكم في العراق، لندن، د. ت، ص١٧٧.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق العراقية المنشورة:

محاضر مجلس النواب العراقي:

-الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٠.

-المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وثائق وأحداث، عرض زمني لأبرز الوقائع والأحداث في العراق ١٩١٤-١٩٥٨، القسم الأول، مطابع شركة العدالة، بغداد، ٢٠١٠.

ثانياً: الوثائق الأجنبية المترجمة:

-مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢.

ثالثاً: مذكرات السياسيين العراقيين:

-أحمد مختار بابان، مذكرات أحمد مختار بابان آخر رئيس للوزراء في العهد الملكي، إعداد وتقديم كمال مظهر أحمد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩.

-توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٩.

-حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، دار اللام، لندن، ١٩٨٧.

-خليل كنة، العراق أمسه وغده، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٦.

-طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣، ج١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧.

-عبد الرسول الخالصي، عبد الرسول الخالصي الوزير والنائب السابق سيرة وذكريات في عهد الملكية الدستورية في العراق، تأليف عماد أحمد الجواهري، شركة الطيف للطباعة المحدودة، بغداد، ٢٠٠٥.

-عبد العزيز القصاب، مذكرات عبد العزيز القصاب، إعداد وتحقيق خالد عبد العزيز القصاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ٢٠٠٧.

-عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨، ج١، مركز الأبجدية للصف التصوري، بيروت، ١٩٨٣.

-عبود الهيمص، ذكريات وخواطر عن أحداث عراقية في الماضي القريب، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٨٩.

-عدنان الباجه جي، مزاحم الباجه جي سيرة سياسية، مركز الوثائق والدراسات، لندن، ١٩٨٩.

-علي جودت الأيوبي، ذكريات علي جودت ١٩٠٠-١٩٥٨، مطابع الوفاء، بيروت، ١٩٦٧.
-كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديموقراطي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٠.
-محمد حديد، مذكراتي الصراع من أجل الديموقراطية في العراق، تحقيق نجدة فتحي صفوة، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦.
-محمد مهدي الجواهري، ذكرياتي، ج١، ط٢، دار المجتبى للطباعة والنشر والتوزيع، قم، ٢٠٠٥.
-محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨-١٩٥٨، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥.
-موسى الشابندر، ذكريات بغدادية العراق بين الاحتلال والاستقلال، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٣.
-ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، ط٣، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧٧.

رابعاً: الكتب العربية والمترجمة إلى اللغة العربية:

-أحمد فوزي، (١٢) رئيس وزراء في العهد الملكي، مطبعة الجاحظ، بغداد، ١٩٧٣.
-أحمد حمد أمين قادر، موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٥، مطبعة مؤسسة سردم، السليمانية، ٢٠٠٧.
-بشير حمود الغزالي، المعارضة النيابية في العراق في العهد الملكي ١٩٤٦-١٩٥٨، دار الولاء للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٢١.
-جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٦.
-جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، بغداد، ١٩٨٠.
-حسين جميل، العراق الجديد، دار ميمنة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٨.
-حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦ وموقف جماعة الاهالي منها، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٨٣.
-ستار جبار الجابري، سعد صالح ودوره السياسي في العراق، مطبعة المشرق، بغداد، ١٩٩٧.
-ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٨.
-عادل غفوري خليل، الأحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٦٥٤، مطبعة اوفست، بغداد، ١٩٨٤.
-عبد الرزاق أحمد النصري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، شركة التايمز للطباعة، بغداد، ١٩٨٧.
-عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ١٩١٨-١٩٥٨، مركز الأبجدية، بيروت، ١٩٨٠.
-عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ٢، ٣، ٥، ٧، ٨، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨.
-عبد الكريم الأزري، نظام الحكم في العراق، لندن، د. ت.

-فاضل محمد رضا، الانتخابات النيابية في العراق ١٩٣٣-١٩٥٨، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٣.
-فؤاد طارق كاظم العميدي، دور نواب الحلة في الحياة البرلمانية العراقية (المجلس التأسيسي العراقي ومجلس النواب العراقي) (١٩٢٤-١٩٣٣)، دار الفرات للثقافة والاعلام، الحلة، ٢٠١٨.
-فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، ١٩٤٩.
-لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠.
-مجيد خدوري، تحرر العراق من الانتداب، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٥.
-مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، نقلة إلى العربية فيصل نجم الدين اطروقجي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦.
-محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ج٢، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩.
-محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٠.
-نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة، دار أفاق عربية، بغداد، ١٩٨٤.
-ولدمار غلمن، عراق نوري السعيد انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤-١٩٥٨، مطابع مؤسسة الإنتاج الطباعي، بيروت، ١٩٦٥.
-يحيى كاظم المعموري، طه الهاشمي ونشاطه العسكري والسياسي في العهد العثماني المتأخر والملكي العراقي حتى عام ١٩٥٨، دار الفرات للطباعة، الحلة، ٢٠١١.

خامساً: البحوث والمقالات:

-جعفر عباس حميدي، التجربة الديموقراطية البرلمانية في العراق في العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، مجلة دراسات تاريخية، العدد ٣، ٢٠١٠.

سادساً: الموسوعات الأجنبية:

-Bakhaia Savtshaia Encyclopedia. A.M. Prokhorov, Vol. 10, Enditory chief, Moscow, 1970.

سابعاً: الصحف

-الزمان، ١٩٥٣.

-**List of sources**

-**First: Published Iraqi documents**:

-Minutes of the Iraqi Council of Representatives:

--The twelfth electoral cycle, the third regular meeting of 1950.

--The Iraqi Center for Information and Studies, Iraq Documents and Events, a chronological presentation of the most prominent facts and events in Iraq 1914-1958, Part One, Al-Adala Company Press, Baghdad, 2010.

-**Second: Translated foreign documents:**

-Muayyad Ibrahim Al-Wandawi, Iraq in the annual reports of the British Embassy 1944-1958, General Cultural Affairs House, Baghdad, 1992.

Third: Memoirs of Iraqi politicians:

-Ahmad Mukhtar Babban, Memoirs of Ahmed Mukhtar Babban, the last Prime Minister in the royal era, prepared and presented by Kamal Mazhar Ahmed, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1999.

-Tawfiq Al-Suwaidi, My Memoirs Half a Century of the History of Iraq and the Arab Cause, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1969.

-Hussein Jamil, Iraq, a Political Testimony 1908-1930, Dar Al-Lam, London, 1987.

-Khalil Kanna, Iraq Yesterday and Tomorrow, Dar Al-Rayhani for Printing and Publishing, Beirut, 1966.

-Taha Al-Hashemi, Memoirs of Taha Al-Hashemi 1919-1943, Part 1, Dar Al-Tali'ah, Beirut, 1967.

-Abdul Rasool Al-Khalisi, Abdul Rasool Al-Khalisi, Former Minister and Representative, Biography and Memories in the Era of Constitutional Monarchy in Iraq, by Imad Ahmed Al-Jawahiri, Al-Tayf Printing Company Limited, Baghdad, 2005.

-Abdul Aziz Al-Qassab, Memoirs of Abdul Aziz Al-Qassab, prepared and investigated by Khaled Abdul Aziz Al-Qassab, Arab Foundation for Studies and Publishing, Amman, 2007.

-Abdul Karim Al-Azri, History in Memories of Iraq 1930-1958, Part 1, Al-Abjadiya Center for the Conceptual Class, Beirut, 1983.

-Abbud Al-Haimus, Memories and Thoughts on Iraqi Events in the Recent Past, Al-Rayah Press, Baghdad, 1989. - Adnan Al-Bachaji, Muzahim Al-Bachaji, A Political Biography, Documentation and Studies Center, London, 1989.

-Ali Jawdat Al-Ayyubi, Memories of Ali Jawdat 1900-1958, Al-Wafa Press, Beirut, 1967.

-Kamel Al-Jaderji, Memoirs of Kamel Al-Jaderji and the History of the National Democratic Party, Dar Al-Tali'a for Printing and Publishing, Beirut, 1970.

-Muhammad Hadid, My Memoirs: The Struggle for Democracy in Iraq, edited by Najdat Fathi Safwa, Dar Al-Saqi, Beirut, 2006.

-Muhammad Mahdi Al-Jawahiri, My Memories, Vol. 1, 2nd ed., Dar Al-Mujtaba for Printing, Publishing and Distribution, Qom, 2005.

-Muhammad Mahdi Kabba, My Memoirs in the Heart of Events 1918-1958, Dar Al-Tali'a, Beirut, 1965.

-Musa Al-Shabandar, Memories of Baghdad, Iraq between Occupation and Independence, Riad Al-Rayyes for Books and Publishing, London, 1993.

-Naji Shawkat, Biography and Memories of Eighty Years 1894-1974, 3rd ed., Dar Al- Books, Beirut, 1977.

Fourth: Arabic books and those translated into Arabic:

- -Ahmed Fawzi, (12) Prime Ministers in the Royal Era, Al-Jahiz Press, Baghdad, 1973.

− -Ahmed Hamad Amin Qadir, The Position of the Iraqi Council of Representatives on the Kurdish Issue in Iraq 1925-1945, Sardam Foundation Press, Sulaymaniyah, 2007.

− -Bashir Hamoud Al-Ghazali, The Parliamentary Opposition in Iraq in the Royal Era 1946-1958, Dar Al-Walaa for Printing and Publishing, Beirut, 2021.

− -Jaafar Abbas Hamidi, Political Developments in Iraq 1941-1953, Al-Numan Press, Najaf Al-Ashraf, 1976.

− -Jaafar Abbas Hamidi, Internal Political Developments and Trends in Iraq 1953-1958, University of Baghdad helped to print it, Baghdad, 1980.

− -Hussein Jamil, New Iraq, Maimana Printing and Publishing House, Beirut, 1958.

−-Hussein Jamil, Parliamentary Life in Iraq 1925-1946 and the Position of the Ahali Group on It, Al-Adib Press, Baghdad, 1983.

−-Sattar Jabbar Al-Jabri, Saad Saleh and His Political Role in Iraq, Al-Mashreq Press, Baghdad, 1997.

−-Stephen Hemsley Longrigg, Modern Iraq from 1900 to 1950, translated and annotated by Salim Taha Al-Tikriti, Al-Fajr for Publishing and Distribution, Baghdad, 1988.

−-Adel Ghafouri Khalil, Public Opposition Parties in Iraq 1946-1654, Offset Press, Baghdad, 1984.

−-Abdul Razzaq Ahmed Al-Nasri, Nuri Al-Saeed and His Role in Iraqi Politics until 1932, Times Printing Company, Baghdad, 1987.

−-Abdul Razzaq Al-Hasani, History of Iraqi Political Parties 1918-1958, Al-Abjadiya Center, Beirut, 1980.

− -Abdul Razzaq Al-Hasani, History of Iraqi Ministries, Vol. 1, 2, 3, 5, 7, 8, 7th ed., General Cultural Affairs House, Baghdad, 1988.

− -Abdul Karim Al-Azri, The System of Government in Iraq, London, n.d.

− -Fadhel Muhammad Rida, Parliamentary Elections in Iraq 1933-1958, Dar Al-Mu'arikh Al-Arabi, Beirut, 2013.

− -Fuad Tariq Kazim Al-Amidi, The Role of Hilla Representatives in Iraqi Parliamentary Life (Iraqi Constituent Assembly and Iraqi Council of Representatives) (1924-1933), Dar Al-Furat for Culture and Media, Hilla, 2018.

− -Philip Willard Ireland, Iraq: A Study in its Political Development, translated by Jaafar Al-Khayyat, Dar Al-Kashaf for Publishing, Printing and Distribution, Beirut, 1949.

− -Lutfi Jaafar Faraj, Abdul Mohsen Al-Saadoun and His Role in the Contemporary Political History of Iraq, Dar Al-Rasheed for Publishing, Baghdad, 1980.

− -Majid Khadduri, The Liberation of Iraq from the Mandate, Al-Ahd Press, Baghdad, 1935.

− -Majid Khadduri, The System of Government in Iraq, Translated into Arabic by Faisal Najm Al-Din Atrooqji, Al-Maarif Press, Baghdad, 1946.

−-Muhammad Muzaffar Al-Adhami, The Iraqi Constituent Assembly, Vol. 2, 2nd ed., General Cultural Affairs House, Baghdad, 1989.

−-Muhammad Hamdi Al-Jaafari, Britain and Iraq, an Era of Conflict 1914-1958, General Cultural Affairs House, Baghdad, 2000.

−-Nizar Tawfiq Sultan Al-Hasso, The Struggle for Power in Royal Iraq, An Analytical Study in Administration and Politics, Arab Horizons House, Baghdad, 1984.

−-Woldemar Gulman, Nuri Al-Said's Iraq, My Impressions of Nuri Al-Said between 1954-1958, Printing Production Foundation Presses, Beirut, 1965.

−-Yahya Kazim Al-Maamouri, Taha Al-Hashemi and His Military and Political Activity in the Late Ottoman Era and the Iraqi Royal Period until 1958, Al-Furat Printing House, Hillah, 2011.

−Fifth: Research and Articles:

−-Jafar Abbas Hamidi, The Parliamentary Democratic Experience in Iraq In the Monarchy 1925-1958, Historical Studies Journal, Issue 3, 2010.

−Sixth: Foreign Encyclopedias:

−-Bakhaia Savtshaia Encyclopedia. A.M. Prokhorov, Vol. 10, Enditory chief, Moscow, 1970.

−Seventh: Newspapers

−-Al-Zaman, 1953.